

**الخصخصة و"الإصلاحات الاقتصادية"
خيبات العقيدة ... رهانات الواقع**

الحلقة الأولى

2018

مقدمة- بعض الملاحظات التمهيديّة

مثل وجبة ساخنة على موائد طعامنا يُقدم لنا خطاب الخصخصة و "الإصلاحات الاقتصادية" يوميًا، بمناسبة أو بدونها، وكاننا نعيش في فندق بخمس نجوم، رغم مرارة الواقع وسرياليته المفرطة. وما يثير الانتباه، أنه وبعد تفاقم الأزمة البنيوية التي غدّتها عوامل عديدة من بينها الانخفاض الكبير لأسعار النفط واستحقاقات احتلال داعش لثلث مساحة العراق والنفقات العسكرية المتفاقمة جراء عمليات تحرير الأراضي العراقية من سيطرة قطعان داعش.. الخ، هو أن هذا الخطاب وما يرتبط به من سياسات و "منظّرين" قد بلغ درجةً من "الفصاحة" بحيث بات طرح مسألة إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على وفق وصفة صندوق النقد الدولي الشائعة: الخصخصة دون قيد او شرط!! في صلب أجندته، وهنا مرتبط الفرس.

و الترويج لما يسمى بـ "الإصلاح الاقتصادي" الذي يتعين تطبيق مفرداته على الأرض ليس جديدًا بل تمتد بداياته إلى وقت مبكر بعد أن توصل العراق إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول "الترتيبات المساندة" في عام 2005. بموجب هذه الاتفاقية، وبحسب الدكتور علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية العراقي حينذاك، "يلتزم العراق ببرنامج اقتصادي ومالي لمدة ثلاث سنوات وهناك ثلاثة شروط أساسية تسبق دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذه الشروط تتمثل بما يلي:

1. تعديل أسعار المشتقات النفطية.....،
2. مشروع تعديل قانون المصالح النفطية الذي يحتكر استيراد المشتقات النفطية ليصبح بإمكان القطاع الخاص أن يدخل الصناعة النفطية....،
3. تعهد البنك المركزي بأن يستمر في تدقيق حساباته السنوية وفق مقاييس التدقيق المعروفة " 1 .

وإذا دفعنا الشرطين الأوليين إلى نهايتهما المنطقية يمكننا أن نستنتج أن "الإصلاح المنشود" لا يعني بالنسبة للعديد من الفئات والطبقات الاجتماعية وخصوصاً الكادحين منهم في جميع المجالات، سوى تكريس المزيد من الحيف والتهميش و من اتساع الفوارق الطبقيّة والاجتماعية. وبالعودة إلى تفاصيل القضايا يمكن الاستنتاج بأن "الإصلاح" المشار إليه اعلاه يأتي لتدعيم توجهات (سياسة التكييف الهيكلي) التي يعتمدها البنك الدولي والتي تخدم بالأساس مصالح فئات محددة ومن بينها الفئات الكومبرادورية، وتمهد الطريق لحضور قوي للشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية في اقتصاد ضعيف وسوق مفككة وفوضى أمنية عارمة.

وهكذا يمكن اعتبار إجراءات التكييف والتثبيت والخصخصة التي تملها المؤسسات المالية الدولية الرأسمالية ليس مجرد إجراءات تقنية للخروج من الأزمة، كما يشاع، بل تتحول إلى "استراتيجية اقتصادية واجتماعية" تؤمّن هيمنة المراكز الرأسمالية وتنشئ الآليات الضرورية التي تحافظ على تلك الهيمنة. وعبر هذه "الاستراتيجية" تعيد هذه المؤسسات صياغة آليات هذه الهيمنة والتبعية بما تحمله من نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة وتفقاً العين.

ولعلنا شهود "التدافع بالمناكب" الذي يتم على أرضية الترويج لمفاهيم من قبيل: الخصخصة واقتصاد السوق ومضامينه وآلياته "التحريرية" حيث يتم حصره بالخصخصة، بينما اقتصاد السوق هو نهج لتوزيع الموارد عن طريق آليتي السعر والمنافسة، وهذا يحتاج إلى معالجة مستقلة لا مجال لها هنا في هذه الدراسة، لأسباب عملية. هكذا، إذن، سيطر مفهوم اختزالي وضيق الأفق لمدلولات المفاهيم بحيث حلّ التبرير الايديولوجي كبديل عن المقاربة العلمية الصحيحة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

¹ أنظر: علي عبد الأمير علاوي، "بيان حول الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق 2006"، 20/11/2005، ص 3.

ومن هنا نلاحظ، وفي كل لحظة، كيف يتناول البعض مشكلات الاقتصاد العراقي، ولكنهم في نهاية المطاف لا يقدموا لنا سوى الوصفة الشهيرة والساحرة: **الخصخصة دون قيد أو شرط**، وكأنها الطريق الوحيد للتغلب على مشكلتنا !! والمثير انه في بعض أوساط السلطة الحاكمة وخارجها تتشابه الخنادق بين "المتحاربين" فلا نجد ما يميز هذا الطرف عن ذلك في موقفه من قضية حساسة، **طبقية واجتماعية**، رغم أن **السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد !!** هكذا، اذن، تضع البوصلة لدى البعض، ويصبح الرهان على الخصخصة كما لو أنها الرهان الوحيد اليوم. بل الادهي من ذلك هناك من **ينافح** ويعتبر الخصخصة خياراً تقدماً! **وبديلاً** مضموناً للقطاع الحكومي "الفاقد حد النخاع والمكبّل للإصلاح الاقتصادي"! دون ان يكلف هؤلاء أنفسهم بطرح سؤال آخر هو: **ما هي الاسباب والقوى التي تسببت في ذلك الفساد؟** وقد أفصحت تلك التوجهات عن نفسها في الفترة الأخيرة، في اكثر من مناسبة من طرف مسؤولين كبار. والاعرب في العملية كلها أنها تجري في ظل **هيمنة** "الاستشاريين والخبراء" في الجدل الدائر، ظمراً أو ظاهراً، ويقابل ذلك **غياب** واضح لآراء وتصورات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، أو بعض المساهمات "الخجولة" لباحثين وانعدام اي نقاش مجتمعي جدي وحقيقي حول قضية لا تخص "الاستشاريين والخبراء" وحدهم بل تخص المجتمع بأسره. وخطورة هذا المدخل أنه يفضي الى فصم الترابط الجدلي ما بين التنمية والديموقراطية الذي تحتاجها بلادنا اليوم بعد عقود من العسف والاستبداد.

بعيدا عن أية تأتأة أو تلاعب بالكلمات، ليس المطلوب فيما يطرحه صقور الخصخصة سوى **تصفية** أي دور للدولة واخراجها من المجال الاقتصادي بأي ثمن! وبالتالي **التخلي عن الوظيفة** الاجتماعية لقطاع الدولة بالتركيز على المعيار الاقتصادي وفكرة "الكفاءة" المعروفة. ومن أجل **تحقيق** "الكفاءة الاقتصادية" المزعومة وتقديمها كخيار واحد ووحيد، **تستبدل** الجوانب الاجتماعية وحركة المجتمع وتناقضاته الطبقيّة/الاجتماعية بمعادلات حسابية/رياضية مغرقة في تعقيدها من أجل قياس هذه "الكفاءة" والبرهنة على صواب مقاربة هؤلاء للاشكاليات الفعلية. في ضوء هذه الالعب الذهنية **يُختزل** البشر والموارد في أرقام وصيغ حسابية، ويصبح "المعيار الاقتصادي" هو الفيصل، وبالتالي لا يهتم راسم السياسة، الذي يتكأ على هذه المقاربة، بالآثار الاجتماعية لعملية الخصخصة على وفق وصفة صندوق النقد الدولي وما تتركه من بطالة وفقير وتهميش واستقطاب اجتماعي، في مجتمع يعاني من كل هذه القضايا ويعيش أزمة شاملة متعددة الأبعاد.

المثير في الامر أن ما يطرحه منظرو الخصخصة و "الإصلاح الاقتصادي" هو تأكيدهم على "عدم كفاءة القطاع العام" وان "عصرنا هو عصر القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق الطليقة.. الخ"، ولكنهم، وللأسف الشديد، لا يكلفون انفسهم بطرح سؤال اضافي ومهم وهو **لماذا لم يعد هذا القطاع كفوفاً؟** أي أنهم وعند البحث عن الاجابة على هذا السؤال، يهملون عامدين على ما يبدو: **العلاقات والشروط وبنية المصالح** التي انتجت قضايا النهب والفساد الذي تعرض له هذا القطاع على ايدي نهاية النظام المقبور، وتواصله بهذه الصيغة أو تلك بعد 2003/4/9 بدعم وتأييد من سلطات الاحتلال ومنظريه ومستشاريه على الجبهة الاقتصادية في العراق وأيضا في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة، و **انعدام الشفافية** في المرحلتين، وان بشكل متفاوت.

والأهم من هذا ان الدعوات لتطبيق الخصخصة تقدم لنا مغلفة بتبريرات وحجج كثيرة، في مقدمتها ان الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة عميقة، وانه لا يمكن تجاوز هذه الازمة إلا من خلال القيام ب "اصلاح اقتصادي جذري". وهذه طبعا "كلمة حق يراد بها باطل" كما يقول المثل، إذ لا تتم الاشارة الى **مضمون** هذا "الاصلاح" الذي يراد تطبيقه، وانه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد خيار الخصخصة. ولا يكتفي منظرو هذا "الاصلاح" بهذه الحجج بل يستندون على حجة أخرى هي ان **تجارب** القطاع العام ودور الدولة الاقتصادي قد انتهى على صعيد عالمي، وان التاريخ الحالي هو تاريخ "الاصلاحات الكبرى"، وضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين. لكن عندما يتساءل المرء عن التجارب يأتيه الجواب جاهزا ومعلباً: **تحقيق** الإصلاح يتم من خلال **التجارب "الناجحة"** التي نفذها صندوق النقد الدولي وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، فهذه الوصفة هي الاكثر سحراً ورواجاً في ظل هيمنة القطب الواحد

الأوحد. هنا يمكن للمرء ان يفهم لماذا كل هذه الجلبة؟. المطلوب هو واضح وضوح الشمس: تطبيق وصفة هذا الصندوق وشروطها المعروفة. وحتى عندما يأتي الحديث عن "دور متميز" للقطاع الخاص المحلي فإنه يكبل بجملة من الشروط تجعل من الصعب تبلور قطاع صناعي محلي، بل ان دور هذا القطاع يجب ان يكون جزءاً من وصفة الصندوق واستراتيجيته التحويلية، أي قطاع خاص محلي مندمج بآليات السوق الرأسمالية العالمية يؤدي دوراً تابعا وهامشياً في اطار قسمة العمل الدولية الرأسمالية المعاصرة.

وبحسب الموجة الراجحة فإن المؤيدين لتطبيق هذه الوصفة في بلادنا ليسوا قليلين اليوم، وهذا أمر طبيعي في بلد يتحول من نمط احادي للتفكير الى التنوع، وبالتالي توقع ظهور مقاربات مختلفة لمثل هذه القضايا. لكن لا بد من التذكير بأن الكثير من المقاربات تنطلق من أو هام ايديولوجية وليس من مقاربات علمية تعود الى التاريخ الفعلي وتستخلص الدروس منه. وبالعودة الى التجارب التي تراكمت في بلدان عديدة، وهي كثيرة، يمكن الاشارة الى أن شروط صندوق النقد الدولي، التي طبقت في العديد من البلدان باعتماد مبدأ "الكفاءة الاقتصادية" والتوازنات الماكرو/اقتصادية، قادت في الواقع الى عدة نتائج فعلية من بينها: ازمت اقتصادية عميقة، بطالة وافقر شامل، تهميش اجتماعي واستقطاب عميق. ومن حقنا ان نتساءل، واقتصادنا يعاني من ازمة عميقة هي جزء عضوي من الازمة البنوية الشاملة التي تمر بها بلادنا في لحظة تطورها الحاسمة اليوم، هل حقاً أن الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية الكبرى" المطروحة على وفق منطق وصفة صندوق النقد الدولي وشروطها المعروفة ستكون صيرورة تطور حقيقي، على عكس التجارب السابقة في مختلف بقاع العالم؟

ولا شك ان الجواب بنعم سيكون في منتهى السذاجة لأن التاريخ سيتكرر ولكن أما بملهأة أو مأساة ولن يكون، في مثالنا العراقي "الاصيل"، عكس الوجهة العامة لتاريخ التجارب الملموسة.

استنادا الى جملة الملاحظات اعلاه يمكن القول ان الرهان على خيار الخصخصة بحسب هذه الوصفة وفي ظروف الازمة الاقتصادية البنوية، والفوضى الامنية، والاستقطاب السياسي الرهن لن يؤدي في الواقع إلا الى خلق الشروط لتبلور استقطاب اقتصادي/اجتماعي أعمق بكل ما يحمله هذا من آثار سلبية، ونشوء مافيات اقتصادية (وتعظيم الموجود منها) ستوظف حجمها الاقتصادي في ضمان مواقع في البنية السياسية وهي التي تحمل الكثير من التناقضات المكبوتة والمتفجرة، وهو ما حصل فعلاً².

ومن الطبيعي فإن التطور بهذه الوجهة سيفضي الى حدوث تبدل في ميزان القوى الطبقي/الاجتماعي، وبالتالي نشوء علاقات جديدة بين هذه القوى والسلطة المهيمنة في التشكيلة الاجتماعية/الاقتصادية قيد التبلور والانتقال. ولأن هذه التشكيلة، ورغم مرور ثلاثة عشر عاماً، والتي ما زالت تعيش مرحلتها الانتقالية باتجاه هيمنة نمط انتاج هجين وملتبس وانتقالي (حيث لم يتبلور بعد بذلك الوضوح بفعل عوامل عديدة محلية ودولية مرتبطة بمن هندس التغيير من خلال خيار الحرب وما انتجه من احتلال وما تلاه من نظام محاصصي عطل الجدلية الاجتماعية مراهنا على الهويات الفرعية مما اجل الانتقال المجتمعي الطبيعي الى حين)، فإن هناك محاولات محمومة لإنتاج القوى التي سيرتكز اليها هذا التحول.

وفي حال التحول الكامل الى الخصخصة ضمن وصفة صندوق النقد الدولي وبمباركة العديد من القوى الماسكة بزمام السلطة رغم تباين مرجعياتها، فإن البنية الاجتماعية/ الطبقيية ليست وحدها التي ستتبدل بل الدولة نفسها رغم انها لم تتشكل بعد في صورتها الجديدة، وهذه مفارقة اخرى. فالخصخصة واقتصاد السوق الحرة الطليقة سيطلقان من "القمقم" قوى اجتماعية جديدة لا بد لها من ممارسة أدوار مختلفة في مختلف مستويات التشكيلة الاجتماعية، بحسب توزيع صارم للدوار والمهام والثروة والسلطة والنفوذ.

واستنادا الى تجارب عديدة، فان تطبيق شروط صندوق النقد الدولي في ظل الازمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، يرتبط بمجموعة من الآثار التي ينتجها. وأول تلك الآثار تتمثل بانكشاف الاقتصاد العراقي على المنافسة العالمية الكاسحة، مما يؤدي الى ثلاث نتائج خطيرة (وقد ادى الى ذلك بالفعل):

² لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر، بعض ملامح الخريطة الطبقيية الاجتماعية بعد 2003، "الثقافة الجديدة"، العدد 2012/354-353، ص 8 ولاحقاً.

- **تهميش القطاع الصناعي**، حيث ستتضاءل قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات القادمة من الخارج، وبالتالي الى امكانية انهيار العديد من الصناعات بل والفروع الصناعية، و تدمير أية امكانية حقيقية لتبلور برجوازية محلية عراقية، وخصوصا البرجوازية الصناعية منها.
- **تدمير القطاع الزراعي**، نتيجة رفع الدعم الحكومي، بسبب شروط صندوق النقد الدولي، مما يؤدي الى عدم قدرة المنتجات الزراعية المحلية على منافسة مثيلاتها من المنتجات الاجنبية المماثلة التي ستغزو الاسواق المحلية. وسيؤدي هذا الى حدوث استقطاب وتميزات داخل المجموعات الفلاحية تقود الى تهيمش/تدمير البعض منها وتعاضم ثراء الأخرى. ومن بين السيناريوهات المتوقعة يمكن افتراض عودة الاقطاع الى هذا القطاع تحت ذرائع مختلفة من بينها "استعادة الملكية التي اغتصبها الحكومة من خلال تطبيقها قانون الاصلاح الزراعي"!!! وهو ما صرح به البعض من ورثة اقطاعيين كبار سابقين، من بينهم سياسيين من الطراز الاول ممن صعوا الى السلطة بعد 2003.
- **تعميق الاختلال في الميزان التجاري** من خلال مقص التجارة الخارجية، حيث التبادل سيكون لا متكافئا نتيجة اختلاف الانتاجية في كلتا المجموعتين واشتغال قانون القيمة العالمي (الرأسمالي طبعا) لصالح الطرف الاقوى، وهو هنا الاقتصادات الرأسمالية المتطورة والمعولمة. وعلى هامش هذا الاختلال سنتشأ "الظروف المثلى" لتبلور برجوازية كومبرادورية وتطور الموجود منها.

منعا لأي التباس وسوء تفسير، سواء كان مقصودا أم لا، لا تعني هذه الملاحظات أن الباحث مع انغلاق الاقتصاد العراقي بل مع انفتاحه على الخارج والاستفادة من الجوانب الايجابية لتدويل الحياة الاقتصادية، ولكن المشكلة لا تكمن هنا بل في **شروط** هذا الانفتاح وما هي **القوى** الاجتماعية التي تقف وراءه، وما **الأثار** التي سلقق بالاقتصاد جراء هذا الاندماج؟.

وملخص القول، وحتى لا ننتبه في لجة الاسئلة الساذجة والتبسيطية، علينا ان نتناول هذه النتائج بمنظور استراتيجي وليس البقاء حبيسي نظرة قاصرة تتشغل بالراهن فقط. إن التحليل العميق لاستراتيجية (ولا نقول سياسة) الخصخصة وخطابها الرنان سيكشف لنا أن الامر يتعلق بقضية جوهرية وليست شكلية وهي: **تحويل الاقتصاد العراقي الى مجال لإعادة توظيف الثروات في قطاعات محددة دون غيرها**، وهي تلك القطاعات المكملة لاحتياجات الرأسمال المعولم ذاته، وليس في القطاعات الانتاجية الاساسية كالزراعة والصناعة التحويلية. وهذا الاستنتاج نابع من حقيقة أن وصفة صندوق النقد الدولي هي بنت تاريخ التطور العالمي للرأسمالية في لحظة عولمتها العاصفة، وبهذا المعنى فإن هذه الوصفة تهدف اليوم الى اعادة إنتاج الآليات التي تكفل تواصل تهيمش بلدان "الاطراف" وتعزيز موقع بلدان "المراكز" الرأسمالية، ولكن في ظروف تاريخية جديدة.

ان الملاحظات أعلاه لا تدفع بأي حال من الاحوال الى اعتماد **مقاربة نقبضة** للمقاربة السابقة، أي التنظير للقطاع العام دون قيد أو شرط. ان التناول الصحيح لهذه القضية يقع على مستوى آخر من الطرح، ويتمثل بضرورة **اعتماد مقاربة نقدية** للاوضاع التي سادت في هذا القطاع، وتحليل العوامل والاسباب الفعلية التي ادت الى هذه الأثار والنتائج التي تعاني منها مؤسساته اليوم. ويبدو ان **المشكلة الفعلية** لا تكمن في خصخصة القطاع العام أم لا، بل في مجال آخر يسعى الكثير من الباحثين، حتى بعض الجادين منهم، الى عدم الاقتراب منه. ان المشكلة هذه تكمن في **بلورة منهجية** واضحة تتيح التغلب على آليات النهب التي تعرض ويتعرض لها. وهذا يشكل مدخلا جديدا ومقاربة جديدة تتيح الامكانية لإعادة بناءه استنادا الى معياري الكفاءة الاقتصادية والوظائف الاجتماعية التي تؤديها الدولة في الحقل الاقتصادي، من خلال **تدعيم** الرقابة المجتمعية واعتماد مبدأ الشفافية في تسيره، و**تنشيط** دور الفاعلين الاجتماعيين المختلفين، بما يعيد الاعتبار الى **الترابط الجدلي** ما بين **النتمية والديموقراطية**. وقد بينت الحياة وتجارب التاريخ عدم صواب المقاربات التي تنظر الى القطاع العام بكونه شرا مطلقا والقطاع الخاص خيرا مطلقا

والعكس صحيح ايضا. ويعني ذلك ان البديل يكمن في بناء استراتيجية تنموية بديلة ومتكاملة توظف كل القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني.. الخ) دون اشتراط مسبق لدور قيادي لهذا القطاع أو ذاك. غير أن هذا الاجراء وهذه المقاربة يرتبطان، في واقع الحال، باشكالية أخرى هي الدولة التي يدور اليوم صراع محتدم حول شكلها ومضمونها. فإعادة بناء القطاع العام على الأسس المشار إليها أعلاه وتنشيط دور القطاعات الأخرى يفترض أول ما يفترض تأسيس دولة ديمقراطية عصرية، تمثل نفيًا لدولة الاستبداد السابقة وأيضًا لـ "دولة الطوائف المتحاربة" التي انتجت آليات النهب وسوء الإدارة والبيروقراطية والقوى الطفيلية التي تعتاش عليها.

هكذا، إذن، يمكن القول انه لا الخصخصة ولا القطاع العام يمثلان خيارا اقتصادية صرفة بل هما يعبران عن خيارات سياسية كبرى وخطيرة في آن واحد، تدور في جوهرها حول محتوى الدولة العراقية الجديدة، وشكلها، والوجهة التي تتخذها: اما تحت حراب صندوق النقد الدولي ونصائح منظره وهم أكثر على ما يبدو، أو من خلال الإرادة العراقية الوطنية والديمقراطية، أي انهما يقعان ضمن معركة البدائل التي تتصارع في هذه اللحظات المتوترة والمفتوحة. تلك هي المسألة الحقيقية، فمهما نافح "سقور" الليبرالية الجديدة و "نسور" صندوق النقد الدولي ومستشاريهم الجالسين في غرف مكيفة، فإن الامر يدور حول البدائل الحقيقية لحل المشاكل الفعلية التي توجه بلادنا ومجتمعنا، بعيدا عن أوامر ايدولوجيا التكيف الهيكلي.

ليست الخصخصة بطبعة دهاقنة صندوق النقد الدولي خيار العراقيين الوحيد. والمطلوب ممن يراهنون عليها القيام بقراءة صاحبة لنتائج التجارب الفعلية للعقود الثلاثة والنصف الاخيرة، وتجنب الارتكان الى اوامر "خطاب الخصخصة" وشحنته الايدولوجية الباذخة باعتباره أحد تجليات "الاصولية الاقتصادية الجديدة". ففي هذه التجارب هناك الكثير مما يفقأ العين من بطالة، وتهميش وافقار واستقطاب اجتماعي فاضح، وتدمير للقوى المنتجة، وصعود صارخ لمافيات اقتصادية تمسك بتلابيب السياسة وتطيح بمن يجرأون و "يغردون خارج السرب"، فهل المطلوب منا تكرار هذه الوصفة، بكل ما تحمله من تجارب مريرة؟ سؤال يرسم الاجابة لمن يراهنون على هذا الخيار.

ولذا فإن هذا العمل سيتمحور بالأساس على سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة، التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية على البلدان المدينة أو في "مرحلة الانتقال" وتواجه مشكلات اقتصادية مختلفة. ومن هنا فان أهمية العمل تكمن في محاولته بلورة تحليل للآثار الناجمة عن سياسات "الاصلاح الاقتصادي" وما يطرح من صفات كالخصخصة والتكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي دأبت المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالي على الترويج لها واعتبارها وصفا سحرية صالحة لكل زمان ومكان وقادرة على حل المشاكل التي تواجه البلدان التي تطبقها، والبرهنة على "مدى تطابق حسابات الحقل مع حسابات البيدر".

كثيرا ما يجري الحديث في مختلف البلدان التي خضعت لتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي وحزمة سياساته وإجراءاته، و التساؤل حول جدواها في مجالات مختلفة. ففي خضم البحث عن عصا سحرية و وصفات "ناضجة" للخروج من الازمات الطاحنة التي اجتاحت البلدان النامية في اوائل ثمانينات القرن العشرين وما تلاها، تم فرض برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والخصخصة عبر منهج العلاج بالصدمة او غيره وطبقته بيروقراطية الصندوق والبنك الدوليين بـ "إبداع" تحسد عليه، تحت ذريعة "تصحيح الاوضاع المتردية"، و "الاسراع برفع معدات النمو الاقتصادي" و "القضاء على الفقر" و "تقليل البطالة" .. الخ. إن الملاحظات السابقة تدفعنا للتعمق في بحث هذه القضايا من وجهة نظر الاقتصاد السياسي والنظر في ما وراء الاستراتيجيات والسياسات التي تضمنتها برامج "الاصلاح الاقتصادي" في معظم بلدان "العالم الثالث"، لكي يمكن تحليل حزمة إجراءاتها، وعلى حساب ماذا ولمصلحة من تطرح.

هكذا، تقودنا التجارب العديدة، التي سنتناولها لاحقا بالتفصيل ضمن حلقات متتالية، الى ان سياسات "الاصلاح الاقتصادي" تعمل لصالح رأس المال وعلى حساب العمل، وينجم عن بعدها الاجتماعي تكاليف باهظة تتصل بأوضاع الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة. ولا بد من التأكيد ايضا على ان سياسات "الاصلاح الاقتصادي" تمثل جزءا من عملية افقار متعددة الأبعاد، غير ان ذلك لا يعني الربط خطيا بين الاصلاحات الاقتصادية وحدوث الإفقار، وإنما يعني ان الافقار يعد عملية مركبة تتجاوز حدوث التكيف الهيكلي بأبعاده الاقتصادية، وان سياسات "الاصلاح الاقتصادي" ليست منفصلة عن هذه العملية وإنما هي جزء منها³.

ووفقا للملاحظات أعلاه يمكن القول ان هذه الدراسة تهدف الى مقارنة تنطلق من مدخل اقتصادي/سياسي لـ "فهم" سياسات "الاصلاح الاقتصادي" والخصخصة ومنطقها وما ينجم عن تطبيقاتها من تداعيات اجتماعية خطيرة. وإذا كانت حزمة سياسات "الاصلاح الاقتصادي" ملزمة في تكامل الشروط، فان مصداقية فعاليتها في الواقع العملي تحتاج الى مناقشة متأنية في ضوء ما آلت إليه تطبيقاتها في مختلف التجارب، وهو ما سنعرضه في هذه السلسلة من الحلقات.

ومن جهة اخرى فان محاولة تقويم حزمة سياسات "الاصلاح الاقتصادي" التي فرضتها القوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة عبر صندوق النقد والبنك الدوليين لا بد أن تنطلق من معايير موضوعية للحكم على كفاءتها النظرية، أي قدرتها على فهم وتشخيص المشكلات التي طالما عانتها البلدان التي طبقت فيها، ومن ثم الجدوى من اعتناقها كفلسفة لإدارة امور الاقتصاد وشؤون المجتمعات المعنية. ويمكن الاتفاق مع الأطروحة التي تعتقد ان هذه المعايير يجب ان تستند الى متطلبين رئيسيين بوصفهما هدفين اساسيين متلازمين⁴:

الأول: هو النمو والكفاءة الاقتصادية؛
الثاني: هو العدالة والكفاءة الاجتماعية.

³ سعيد المصري، "إعادة الهيكلة ومفهوم الفقر"، في: محمد ابو مندور (وآخرون)، "الافقار في بر مصر: آثار سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري"، كتاب الاهالي؛ 63 (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988)، ص 85.
⁴ قارن: علي عبد البديع القسبي، "تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، شتاء 2008، ص 93.

بدايات "الفتح العظيم" - الإطاحة بالكينزية وصعود العقيدة النيوليبرالية. العودة الى "الجدور"

بداية، لا بد من ملاحظة سريعة لتتبع مسار التاريخ! في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ظهرت أزمة (الركود التضخمي stagflation) بعد فترة الازدهار التي مرَّ بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسترشد بالنظرية الكينزية⁵ في رسم سياساتها المالية والاقتصادية، فأقامت "دولة الرفاه" في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجات متفاوتة. وعندما عجزت هذه النظرية عن تقديم الحلول لمعالجة أزمة (الركود التضخمي) بسبب عجز جهازها المفاهيمي على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية التي بدأت تعاني منها الرأسمالية، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ووجهت أصابع الاتهام إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقالت إن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل!.

ومن جهة أخرى، كان لإيديولوجية (الليبرالية الجديدة/النيوليبرالية) جوانب أخرى تمثلت في تطور التحالف السياسي الذي شمل ثلاثة تيارات⁶:

- **في المجال الاقتصادي:** كان هناك اليمين المحافظ الذي أراد تحطيم جميع القوانين والتشريعات التي قام عليها برنامج ما يدعى بـ (العهد الجديد New Deal) الذي وضع في ثلاثينيات القرن العشرين خلال أزمة الكساد العظيم (1929 - 1933). وكان هذا التيار يطمح إلى عودة الرأسمالية الأمريكية إلى ما دعاه "وضعها النقي" الذي كانت عليه قبل ظهور مشاريع الأجهزة البيروقراطية، أي قبل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

- **في المجال السياسي:** كان هناك تيار "المحافظين الجدد" الذين كانوا "منظروه" و ممارسوه يعملون سوية على إعادة صياغة العالم و "هندسته" وفق نظام جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن ذلك النظام إلى الأبد!.

- **و في المجال الاجتماعي:** كان هناك تيار "اليمين المسيحي" الذي كان يطمح إلى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع الأمريكي، كـ "مجتمع مسيحي نقي" لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

وفي الوقت ذاته أشاع هذا التحالف الثلاثي أجواء فكرية ديماغوجية على امتداد العالم، مستخدماً في ذلك أجهزة إعلام عملاقة بأدوات وآليات التكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلوماتية.

وقد استطاع هذا التحالف، منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان Ronald Reagan) في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، أن يخلق جملة تغييرات وتطورات يمكن حصرها في ثلاثة:

⁵ النظرية الكينزية: في عام 1936 أصدر كينز كتابه الشهير الموسوم: (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد) الذي تضمن نظريته بعدما راقب ودرس بإمعان أزمة الاقتصاد العالمي عام 1929، واطلع عن كُتب على برنامج روزفلت (New Deal) في عام 1933. وقدم كينز في هذا الكتاب تفسيراً مقنعاً لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها. فقد رأى أن الذي يحدد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ليس الأسعار بقدر ما هو دخل المستهلكين، وإذا كان المستهلك عاطلاً عن العمل، وبلا دخل، فإن انخفاض الأسعار لا يعني شيئاً بالنسبة له. وكذلك فإن الذي يدفع أصحاب المنشآت الاقتصادية لزيادة حجم التوظيف ليس مستوى الأجور بقدر ما هو التوقعات الخاصة بالطلب العام من منتجات هذه المنشآت. وعندما يكون ذلك الطلب منخفضاً فإن انخفاض الأجور يعمل على خفض الطلب العام مما يزيد في تأزم مشكلة البطالة عن العمل لا حلها. ورأى كينز أن الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي عموماً ليس هو الأجور أو الأسعار، بل هو حجم الطلب العام (حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية). وليس هناك من طريقة لزيادة حجم الطلب العام إلا بزيادة الإنفاق الحكومي. وهذا يعني أن كينز كان يطالب بتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة، بما في ذلك الاستثمار العام في المشاريع الاقتصادية. وقد شكلت نظرية كينز ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، لأنها لم تكن تنطلق من مفاهيم الاشتراكية، بل كانت مصاغة من مفاهيم المدرسة الفكرية نفسها في الاقتصاد التي تعتمد عليها الجامعات في أوروبا وأميركا، وكان هدفها إنقاذ النظام الرأسمالي لا تحطيمه.

لمزيد من التفاصيل قارن: جون ماينارد كينز، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد"، ترجمة إلهام عيادروس، الطبعة الأولى (ابو ظبي: هيئة ابو ظبي للثقافة والفنون، 2010). ويمكن العودة الى النص الاصلي بالانكليزية:

John Maynard Keynes , *The General Theory of Employment, Interest and Money*, 1936.

⁶ قارن: منير الحمش، "الأزمة العالمية الراهنة: ثماني ملاحظات... وخاتمة مفتوحة إلى الأسوأ"، "السفير" اللبنانية عدد الاثنين 2008/12/29

- إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط الأسواق المالية. وكان أخطر هذه الإجراءات، هو رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية.
- خصخصة المرافق العامة وتحويل "السلع العامة" إلى "سلع خاصة". هذا فضلاً عن خصخصة الاكتشافات العلمية الجديدة، وتكريس الحق الفردي للملكية الفكرية.
- تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب الاستباقية.

بمقابل ذلك، كانت نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين نهاية عاصفة ترتبت عليها مجموعة من النتائج والتحويلات والإستحقاقات. غير أن أحد المعالم المميزة لهذه الحقبة تمثل بنشوء وتطور حركة عالمية النطاق من أجل "دمقرطة النظم السياسية" في مناطق مختلفة من عالمنا المتفجر، والمفتوح على آفاق متنوعة ومتضاربة في آن. ويبدو لأي متتبع، حتى وإن لم يجهد نفسه بالتفاصيل، بأن هذه الحركة قد بلغت من السعة والعمق والمدى ما كان يوحي بأنها غير قابلة للإنقلاب والتراجع، بالرغم من الإنعطافات الحادة والحنين إلى "الماضي التليد".

وقد تزامنت هذه الحركة مع بروز وتطور معلم آخر أخذ يشق طريقه كالسهم في تلك الفترة، ويتجلى ذلك بإندفاع نحو "تحرير قوى السوق" تصحبها شعارات ذات طبيعة إيديولوجية صارخة (المقصود هنا الإيديولوجيا بمعناها السلبي) في تطرفها تلح على الجزم بتفوق القطاع الخاص على القطاع العام (الحكومي) بشكل مطلق، وإعطاء شرعية للتفاوت الاجتماعي، وكأنه قدر محتوم، وليس نتاج نمط خاص للتطور. ورافق (ولا يزال يرافق) ذلك كله الإعلان عن معاداة مبدئية لتدخل الدولة في أي نشاط إقتصادي.

هكذا طرحت "الليبرالية الجديدة Neo-liberalism"⁷ نفسها وكأنها خيار واحد ووحيد، خارج نطاق الزمان والمكان، صالح للتطبيق على صعيد عالمي، يتجاوز المناطق والحدود، دون أي إستثناء أو تحفظ، داعياً للإفتتاح على كل شيء دون قيد أو شرط !

ولاشك أن تزامن الحركتين الديمقراطية والليبرالية الجديدة قد زاد من الإلتباس النظري وإلتباس الواقع. فهذا "الصوت الليبرالي الجديد" الذي فرض نفسه أو تم فرضه تحت حراب المؤسسات الدولية الرأسمالية المالية والنقدية المتخصصة (لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، هو صوت كان يروج لمذهب أحادي الجانب يقدم لنا وكأنه من المسلمات التي لا تقبل المسألة. هذا المذهب يقول، بالإضافة إلى أمور عديدة، بأن السوق الحرة الطليقة هي المحور الضروري لأي تنمية، وهذه التنمية ينبغي أن تتدرج في إطار "العالمية" التي لا مفر منها. وتأسيساً على ذلك فإن الإفتتاح الشامل على السوق وقواه المنفلتة وتكييف الإقتصاد المحلي لمنطق "قوانينه" الصارمة يصيران ضروريين معاً، أما الديمقراطية فتظهر بدورها، ضمن منطق هذا المذهب، على أنها نتاج ضروري وطبيعي لـ "عقلنة" السوق العالمية ومنطقها⁸.

و تنطلق إيديولوجيا السوق من فرضية أنّ الفرد، بطبيعته، "ليبرالي"، فيبدأ الكثير من المنظرين الإقتصاديين المحافظين محاجتهم عبر ترداد مقولة آدم سميث الشهيرة عن "نزعة الانسان الفطرية للتجارة والمقايضة والتبادل"، معتبرين أنّ مفهوم "السوق الحرة" ليس بنية إيديولوجية، بل تعبير تلقائي عن هذه الفطرة الإنسانية!! وهكذا يتناسى هؤلاء (بل يتعمدون اصلاً) ان هذه السوق "الحرة" والعناصر الناظمة لها (وكما تؤكد التجارب التاريخية) انها ليست معطى محدد سلفاً بل بل تقرّ عبر معارك سياسية وصراعات وتساويات تاريخية، وهي التي تعطي كل سوق "حرة" بنيتها الخاصة وشكلها المميز⁹.

⁷ نستخدم هنا مصطلحي: "الليبرالية الجديدة" و "النيوليبراليزم" كترادفين يماثلان المصطلح باللغة الانكليزية Neo-liberalism لذا اقتضى التتويه.

⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، "قضية الديمقراطية في العالم الثالث"، "الفكر الديمقراطي"، العدد 1990/11، ص 8 و لاحقاً.

⁹ قارن: عامر محسن، أسطورة السوق، جريدة "الاخبار" اللبنانية، العدد 2486 في 6 كانون الثاني 2015.

ومن دون شك فقد أدت التحولات العاصفة التي شهدتها أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي سابقا منذ نهاية الثمانينات، وانتقال هذه البلدان الى التحول الى الرأسمالية، أدت الى تعميق القبول بهذه "البدهييات" ومنعت إمكانية فك الإشتباك بين الوهم الإيديولوجي والحقيقة العلمية. لقد أدى تفاقم أزمة نموذج الإشتراكية الذي ساد في هذه المنطقة من العالم وإنهياره بطريقة عاصفة و"دراماتيكية" وإنهيار نمط لتسيير الإقتصاد، نقبض التسيير الرأسمالي، أدى الى أن يصبح "الإنتفاخ الشامل" على السوق الحرة المطلقة السراح الحقيقة الوحيدة، التي ينبغي لأن تسود وتهيمن على الإقتصاد والمجتمع العالميين. هكذا إذن ولأول مرة منذ ثورة أكتوبر البلشفية في عام 1917، يعاد تقسيم العالم على أساس اقتصاد السوق، وتصبح هناك أيديولوجية مهيمنة في العالم يراد فرضها على الشعوب جميعاً.

وفي ضوء هذه المتغيرات تبدو اللوحة الظاهرية الآن، بعد سلسلة الإنكسارات المختلفة في بقاع عدة من عالمنا المعاصر، كما لو أن الرأسمالية قد حققت إنتصارها النهائي، ودون رجعة، وبالإعلان عن "نهاية التاريخ" بحسب التنظير الذي قدمه فوكوياما¹⁰. لقد جرى خلال العقود الأخيرة الترويج، على الصعيد الإقتصادي، عبر خطاب مصاغ "بدقة بالغة" لإيديولوجية ليبرالية السوق كطريقة وحيدة للنمو، ويجري فرضها على الكثير من البلدان بشكل قسري عبر وصفة الخصخصة و"التكليف الهيكلي" التي صممتها بدقة "مختبرات" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالرغم من كل الكوارث التي رافقتها، وما تزال.

كما يلاحظ المرء أنه ومنذ التسعينيات من القرن العشرين شهد العالم سجلات ساخنة لم تهدأ بعد حول "العولمة" التي صارت موضوعاً رائجاً يثير شهية الجميع مقروناً بصدمة أو وهج المفهوم وبريقه الذي لا يخبو. علماً بأن الكثير من الدراسات والأبحاث حول هذه القضية لا تساعد على توضيح سجل يشوبه بعض الالتباس والغموض بل ساهمت في التعميم عليه، حتى تحولت العولمة الى أسطورة عصبية على التفكير والفهم، وليس مفهوماً قابلاً للتفكيك والفهم والنقد.

إن هذه الحقائق الجديدة ومارافقها من مظاهر وتجليات جديدة طرحت العديد من الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها، بهدف بلورة تصورات وإنتاج مفاهيم تعبر عن الواقع الجديد وتساهم كذلك في إنتاج معرفة صادقة عنه، تساعد في تلمسه بطريقة أفضل ومن ثم العمل على تغييره وليس تأييده على وفق منطق فوكوياما وما طرحه من سرديات عن نهاية التاريخ ونهاية الإيديولوجيا مسجلاً انتصار الرأسمالية مرسوماً على حجر منقوش !!

تفتح الليبرالية الجديدة، إذن، من حيث هي آخر التقلبات الرائجة اليوم، الطريق أمامنا لمساءلة العديد من المفاهيم والأطروحات، التي تقدم لنا كمسلمات، وهي غير ذلك أصلاً.

"إقتصاد السوق" - بين صراع المعاني داخل الخطاب الإيديولوجي المسيطر

وحقيقة التجليات الملموسة

اعتاد الفكر المهيمن الترويج الى المعادلة التالية: الرأسمالية = الديمقراطية. وفي واقع الأمر ان هذه المعادلة ملتبسة من ألفها الى يائها لأنها تخلط الحق بالباطل كما يقال، حيث تعرض من طرف "منظريها" كما لو انها بمثابة مسار محدد و "طبيعي" للتاريخ، مثلها مثل الديمقراطية الليبرالية، التي تُقدّم - أولاً - كصيغة وحيدة ممكنة للديمقراطية (لا كتشكيل تاريخي له ظروفه ونواقصه وخرافاته كذلك)، و - ثانياً - كنتيجة طبيعية ونهائية ومحتمة لتطور التاريخ ومفهوم "الشرعية السياسية".

إن هذه النزعة تتبدى بوضوح من خلال الدعاية التي رافقت صعود فكرة "السوق الحرة" منذ ثمانينيات القرن العشرين. وتتبدى الخديعة هنا من التسمية التي تقترض أن المنظومة النيوليبرالية ما هي إلا عملية

¹⁰ قارن: فرانسيس فوكوياما، "نهاية التاريخ والانسان الاخير"، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الاولى (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993).

"تحرير"، تسمح للسوق بأن تأخذ مسارها الطبيعي (طبعاً هذه السوق "حرة" منذ اطلق آدم سميت شعاره العتيد: دعه يعمل.. دعه يمر!)، بينما السياسات المخالفة، أو "الاشتراكية"، تنطوي على "تدخل" ما في عمل السوق، يقيدّها ويفرض عليها من فوق (وهذه نظرة راجت الى درجة أنّ اليمينيين يعتبرونها "مسلمة" ويقبلونها من دون نقاش).

وكما قلنا في البداية فإن **الفرضية** التي تنطلق منها إيديولوجيا السوق الحرة أن الفرد، بطبيعته، "ليبرالي"، فيبدأ الكثير من المنظرين الاقتصاديين المحافظين محاجبتهم عبر ترداد مقولة آدم سميت¹¹ الشهيرة عن "نزعة الانسان الفطرية للتجارة والمقايضة والتبادل"، معتبرين أنّ مفهوم "السوق الحرة" ليس بنياناً إيديولوجياً، بل تعبير تلقائي عن هذه الفطرة الانسانية!!.

من جهة أخرى، ومنذ عقود، جهد معسكر كبير من المفكرين والباحثين في إثبات خطأ هذا التصور وإظهار الطابع المصطنع للسوق "الحرة". فهذه السوق "الحرة" تحديداً ليست معطاة سلفاً، بل تقرّ عبر معارك سياسية وصراعات وتسويات تاريخية، تعطيها بنيتها الخاصة وشكلها المميز¹².

وعلى عكس ما تروج له إيديولوجيا "السوق الحرة" فإن حرية الأسواق المعممة لا تحقق توازناً بين العرض والطلب. وإضافة الى ذلك فإن النظرية الاقتصادية الليبرالية لم تبرهن بالدليل العلمي على أن مثل هذا التوازن المتوقع حدوثه من شأنه أن يحقق أيضاً الحل الأمثل اجتماعياً ذلك لأن ثمة قطيعة بين الاقتصادي والاجتماعي في مقاربة هذه النظرية. والتجربة أكدت ان الفرضيات التي تقوم علي أساسها الطروحات الليبرالية تصف عالماً خيالياً لا علاقة له بالواقع القائم، وهو رأسمالية الاحتكارات المعممة. فحرية الأسواق تؤول فقط إلي انتقال النظام من وضع اختلالي إلى وضع اختلالي آخر دون أن تميل الحركة إلى انجاز التوازن المزعوم. ويرجع المفكر الاقتصادي المصري المعروف **سمير امين** - وهو محق في ذلك- السبب في اتجاه هذه الحركة من اختلال إلي اختلال آخر، إلى فعل صراع المصالح الاجتماعية والوطنية؛ وذلك هو العامل الذي يتجاهله المذهب الليبرالي¹³.

ومواصلة لافتكاك هذه الاشكالية، لابد من التأكيد هنا على ضرورة التمييز بين مقولة "السوق بشكل عام" و "السوق الرأسمالية" التي **تفترض** تبادلاً قائماً على الإنتاج السلعي الرأسمالي. فالسوق هو ميدان التداول السلعي، وهو مقولة ترتبط بالعلاقات السلعية بشكل عام وبظهور ونمو الإنتاج السلعي الذي بلغ أبعاده الواسعة عند تفسخ الإقتصاد الطبيعي في المدينة والريف وظهور التقسيم الاجتماعي للعمل، وتعمق هذا التقسيم وتطورت أشكاله المختلفة. إن الإنتاج السلعي، أي الإنتاج الذي يكون هدفه المباشر المبادلة، هو سيرورة طويلة المدى يمتد تاريخها لقرون عديدة، سابقة للرأسمالية. ومن هنا لايجوز المطابقة بين السوق عموماً والرأسمالية، لأن الرأسمالية ليست الإنتاج السلعي بشكل عام، بل هي مرحلة تاريخية محددة من تطور الإنتاج السلعي هذا. ولهذا ليس صحيحاً، من الناحية المنهجية، **المطابقة** بين السوق والرأسمالية، ذلك لأن السوق وكثافة المبادلات السلعية يمكن الإستدلال عليها في فترات سابقة على الرأسمالية بعشرات القرون¹⁴.

إن تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وتعمقه، والتخصص الإنتاجي الواسع، وتطور العلاقات السلعية - النقدية والروابط الإقتصادية بين مختلف مناطق البلد الواحد، كلها عوامل أدت الى تبلور السوق الوطنية الواحدة كامتداد وتبلور ونفي للأسواق المحلية المبعثرة. وينطبق هذا التحليل المكثف مع ظهور السوق الرأسمالية.

لقد نشأت السوق الداخلية الرأسمالية بفعل نشوء وتطور الرأسمالية، كنتشكيل إجتماعي تاريخي قائم على أنقاض التشكيلة الإقطاعية وساعدته السيرورات المرافقة للتطور، مثل تعمق التقسيم الاجتماعي للعمل

¹¹ لمزيد من التفاصيل حول إشكالية سميت قارن عمله الأساسي المعروف اختصاراً "ثروة الأمم":

Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. London 1925.

¹² لمزيد من التفاصيل قارن: عامر محسن، أسطورة السوق، مصدر سبق ذكره.

¹³ قارن: سمير أمين، "التنمية الرثّة .. والتحدي الذي يواجه مصر. رأسمالية ليبرالية أم رأسمالية المحاسب!؟" - متاح على الانترنت على

الرابط التالي: <http://www.alkalimah.net/article.aspx?aid=5701>

¹⁴ يمكن الحصول على معرفة أكثر تفصيلاً حول إشكالية السوق وتطوره التاريخي بالإطلاع على أي كتاب جاد من كتب الإقتصاد السياسي أو تاريخ الفكر الاقتصادي.

والتخصص والإنهيار المتواصل للإقتصاد الطبيعي، وفصل المنتجين عن وسائل الإنتاج، والبلترة المتعاضمة... الخ، الى أن تتخذ هذه السوق سماتها المميزة.

في القرن السادس عشر ولدت "السوق الرأسمالية العالمية" التي هي مجموعة الأسواق الوطنية لبلدان العالم الرأسمالي الصاعد آنذاك، حيث وحدتها التجارة الخارجية المتنامية بإستمرار، وأسهمت في توطيدها فيما بعد قوة البوارج البحرية وناورها التي لا ترحم. لقد اكتملت معالم هذه السوق بصيغتها "المثلى" وأصبحت تتطور في القرن التاسع عشر، عشية ظهور وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي وإخضاعه الأنماط الأخرى لمنطقه، وتحوله الى اسلوب سائد وذي بعدين: محلي وعالمي في آن. وعقب تطور الصناعة الآلية الضخمة في عدد من البلدان الأوربية والولايات المتحدة، ومع انتقال التشكيل الإجتماعي الرأسمالي الى مرحلة أعلى، الإحتكار، نشأت السوق الرأسمالية العالمية الشاملة الموحدة التي حكمت وتحكم في منطقتها وقوانينها الصارمة، وخصوصاً قانون القيمة، مختلف بقاع العالم مخضعة إياها لمنطقها الصارم

15

لابد إذن من مواجهة إشكالية السوق الرأسمالية مواجهة مباشرة داخل دائرة الإشكاليات التاريخية والسياسية المعاصرة، المرتبطة بالتشكيل الرأسمالي ذاته، وليس خارجه.

ولهذا لابد من طرح أسئلة تساهم في وضع هذا المفهوم (السوق) أمام محك النقد والمساءلة مما يتيح زحزحة وفرز العناصر المكونة له، وبالتالي الانتقال بالمفهوم وموضعه من مستوى المراوغة الايديولوجية الى مستوى الفهم والجدل. إن تناولاً كهذا يفتح المجال من جديد لوضع هذه القضية موضع المساءلة والتفكير بها بهدوء، بعيداً عن صخب الإيديولوجيا النيوليبرالية، وحتى لا يستمر المرء في ترديد الشعارات أو إستعارة رديئة للمفاهيم أو المقولات دون أعمال العقل، وبالتالي نستطيع أن نكشف المغازي الأساسية للمزدوجة الشائعة سوق/ديمقراطية.

هكذا، إذن، فإن الخلط بين العلاقات السلعية بشكل عام والعلاقات السلعية الرأسمالية وتقديمهما كمترادفين، وإمتداد التحليل ليطباق بين "السوق" كمقولة عامة و "السوق الرأسمالية" كمقولة خاصة تعبر عن الخاص (الرأسمالية)، إنما هو تناول خاطئ يعبر ببساطة عن ميكانيكية إقتصادية لا تلحظ ولا تلتزم بالتمايزات الضرورية، منهجياً، بين العام والخاص وأهمية ذلك في إنتاج المعرفة العلمية.

يتعين الآن، الانتقال الى معالجة أكثر ملموسية للإشكاليات المرتبطة بـ "اقتصاد السوق" بحسب الوصفة "الليبرالية الجديدة"، أي اقتصاد مدار ذاتياً، ودون أي تدخل من قبل الدولة. سنسعى، إذن، لنبين بأن "اقتصاد السوق" بطبعته "الليبرالية الجديدة" ليس له أي رصيد في الواقع، بل هو مجرد بنية نظرية خالصة، بل وهم !

تاريخياً، يمكن القول أن القرن العشرين شهد هيمنة شكلين تاريخيين من الإقتصاد هما "إقتصاد السوق" في الرأسمالية و "الإقتصاد المخطط" في الإشتراكية، بالرغم من كل ما يثيره هذا التمييز من ملاحظات، على الصعيد المنهجي. وطبيعي أنه لا يمكن إستيعاب هذا التمييز بمعزل عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي وحجم هذا الدور بالملمس. وتأسيساً على ذلك يمكن أن نعثر في الأدب الإقتصادي المعاصر، الخاص بهذه القضية، على مفهومين هما مايسمى بـ "دولة العقلانية السوقية" و "دولة العقلانية التخطيطية"¹⁶.

في المثال الأول يتم التأكيد على أن السوق، بحسب عتلاته "المجربة"، قادر على حل جميع المشاكل التي تعترض السيرورات الإقتصادية، وبالتالي فإن وظيفة الدولة يجب أن تنحصر هنا في الضبط regulation ، أي بالتأثير غير المباشر، وخصوصاً في تلك الحالات حيث يظهر خطر "تهديد فعلي للمصالح العليا للبلاد" أو لمختلف فئات المجتمع. كما يتعلق الأمر، بحسب هذا المفهوم/التصور، بضرورة التخلي عن حفز النمو الإقتصادي ذاته من طرف الدولة، الذي يتضمنه السوق بنفسه، وتسمى الدولة هنا بـ

¹⁵ قارن : م.ميشجانوفسكي، "الإحتكار - الجزء الثالث"، وارشو 1982، وخصوصاً الفصول من 13 حتى 16 (باللغة البولندية).

¹⁶ Ch.Jonson, MITI and the Japanes Miracle The Growth of Industrial Policy 1925 -1975, Tokyo 1986, P.18

"الدولة الضابطة أو الناظمة". ووفقاً لهذا التصور فإن هذه الدولة، دولة العقلانية السوقية، تنشغل بتنظيم أشكال وإجراءات المنافسة الاقتصادية، في حين لا تنشغل بالمضمون المادي النشاط الاقتصادي¹⁷.

وعلى العكس من ذلك فإنه يجري، في المثال الثاني، التأكيد حول تفوق "العقلانية التخطيطية" على "العقلانية السوقية"، وارتباطاً بذلك فإن قضية التطور لا يمكن أن تكون مرهونة بالقوى العفوية للسوق. وبحسب هذا الطرح فإن المهمة الرئيسية للدولة تصبح هنا، ترقية هذا التطور ودفعه. تنشغل دولة "العقلانية التخطيطية"، إذن، بالحقل المادي، بالأهداف الاقتصادية الاجتماعية للتطور.

إن هذا التقسيم الثنائي للعالم ظل يشغل، "نظرياً"، حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ولم يعد له وجود الآن. وبدلاً من ذلك أصبحت تهيم، في الاقتصاد العالمي المعاصر، آليات إقتصاد السوق أو تلك الساعية إلى بنائه أو إعادة بنائه وإعادة صياغة موقع الدولة في السيرورات الاقتصادية بتحويلها إلى مجرد خفير.

غير أنه بالرغم من هذا التحول فلا ينبغي إستخلاص إستنتاج متعجل حول وجود تصور محدد وموحد لمفهوم "إقتصاد السوق" بصيغته الرأسمالية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن هذا الإقتصاد يظهر بتجليات متنوعة حتى داخل الرأسمالية ذاتها، إذ نستطيع أن نميز أو نفرز نموذجين متعارضين، ومعياري التمييز بينهما هو الدور الذي تلعبه الدولة في حقل الإقتصاد وحقل تدخلها المختلف¹⁸.

يمثل النموذج الأول لإقتصاد السوق مايسمى بـ "إقتصاد السوق الموجهة (المنضبط)" مع تدخل محدد للدولة، ويسمى كذلك بـ "النظام التأسيري"، حيث يتم بموجبه تسيير الإقتصاد أساساً وبشكل رئيسي بوسائل التوجيه غير المباشر، وذلك عن طريق العتلات المالية وما يماثلها.

يقابل هذا النموذج شكل من التنظيم السياسي-الاقتصادي/الاجتماعي يطلق عليه بعض الباحثين "الليبرالية المطوقة" Embedded Liberalism (وهو مصطلح يشير إلى النظام الاقتصادي المهيمن في مختلف انحاء العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينات من القرن العشرين) في إشارة إلى الطريقة التي تكون فيها عمليات السوق وأنشطة الشركات والأعمال مطوقة بشبكة عنكبوتية من القيود الاجتماعية والسياسية وبيئة تنظيمية تكون مقيدة أحياناً وفي أحيان أخرى تمهد السبيل لاستراتيجية اقتصادية وصناعية¹⁹.

أما النموذج الثاني لإقتصاد السوق فيلغي، نظرياً، تدخل الدولة، وينطلق من قناعة مطلقة بطابع الضبط الذاتي لإقتصاد السوق. يعتقد أنصار هذا النموذج أن كل تدخل للدولة في العمليات الاقتصادية إنما يعرقل ظروف المنافسة، التي يقوم عليها الأقتصاد الرأسمالي، أو يضرب بها على الأقل، مما يتسبب في عرقلة (أو كبح) النشاط العفوي للميكانيزمات السوقية. يسمى هذا النموذج كذلك بـ "إقتصاد السوق المدار ذاتياً أو إقتصاد السوق الحرة"²⁰.

يطابق هذين النموذجين لإقتصاد السوق تياران فكريان في النظرية الاقتصادية المعاصرة في البلدان الرأسمالية.

التيار الأول هو التيار ما بعد الكينزي أو الكينزي الجديد؛

¹⁷ Op, cit, p.19

¹⁸ لمزيد من التفاصيل حول تدخل الدولة قارن: Kowalczyk Z. (red.) *Interwencjonizm Państwowy*, Poznan, 1984. ¹⁹ منهم على سبيل المثال: ديفيد هارفي. قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"، ترجمة وليد شحادة (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2013)، ص 20.

²⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: أنجي كاربينسكي، "حقل تدخل الدولة في إقتصاد السوق المعاصرة"، وارشو 1992، ص 14 – 23 (باللغة البولندية).

Andrzej Karpiński, „Zakres interwencji państwa we współczesnych gospodarkach rynkowych”, Zakład Narodowy im. Ossolińskich, 1992.

أما التيار الثاني المقابل للنموذج الثاني، فهو التيار الليبرالي الجديد (النيوليبرالي). إن التيار الأخير يمثل رد فعل ناقد على مفهوم كينز، المطروح في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، ويرفض فكرته حول التدخل الحكومي.

غير أنه يتعين التأكيد على حقيقة هي أن المقاربة العلمية لهذه المشكلة ترفض طرحاً كهذا، أو صيغة: أما – أو، ذلك لأن العالم معقد بما فيه الكفاية، لهذا فمن الممكن تعايش عدة عناصر من النموذج الأول والنموذج الثاني، مما يخلق لوحة متنوعة من مختلف الحلول. ثم أن هذا التقسيم (النظري) يبتعد عن الممارسة الاقتصادية العالمية، ذلك أن أيًا من هذه النماذج لا يظهر بصيغة صافية في الواقع. ومن هنا فإن الخلافات والسجلات المتواصلة بين أنصار هذه النماذج إنما هي ذات طبيعة إيديولوجية تبريرية، وليس علمية. كما أنه حتى لو كان لهذا التقسيم الثنائي تعليل محدد في حقل الاقتصاد، فإنه لا يمكن القبول به أو استخدامه في حقول الحياة الاجتماعية المتنوعة، الثقافية، العلمية... الخ.

وفي مثل هذه الظروف فإن شعار "إقتصاد السوق" لا يكفي بحد ذاته، بل يجب دائماً الإجابة على السؤال التالي: حول أي نسق لإقتصاد السوق يجري الحديث، هل حول إقتصاد للسوق مع تدخل محدد للدولة، أم هو إقتصاد مدار ذاتياً، أي طبقاً للنشاط العفوي للآليات السوقية؟ ونظراً لأن النموذجين يختلفان عن بعضهما البعض، في جوانب مختلفة، فإنه سيكون من الصعب فهم جذور ومعنى إختلاف ميكانيزمات التسيير والحلول المطروحة في هذا المجال بدون فهم خاصة كل منهما، الأمر الذي يحتاج هنا إلى توضيح اضافي.

نموذج إقتصاد السوق الموجه

يشترك هذا النموذج من التراث الكينزي (نسبة إلى الاقتصادي الانكليزي اللورد كينز)، وإن كان يمتد بأصله إلى عمق الماضي. إنه يقوم على فرضية قوامها فشل، أو قل على وجه الدقة عدم جدوى الميكانيزمات السوقية والمنافسة الحرة في بعض الحقول ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للمجتمع. يتعين التأكيد هنا، منعاً لأي إلتباس، على أن هذا النموذج لا يهمل دور السوق على العموم، وعلى وجه الدقة لا يهمل (أو يرفض) دور السوق من حيث قدرته على تأمين فعالية أعلى للإنتاج على صعيد مختلف المؤسسات الاقتصادية، أي على مستوى الميكرو- اقتصادي **Microeconomic** أي الجزئي.

وحسب اعتقاد ممثلي هذا الاتجاه فإن تدخل الدولة يكون ضرورياً لأسباب عديدة من بينها إن إقتصاد السوق إلى جانب محاسنه الكثيرة لا يتيح عقلانية تامة على مستوى الماكرو **macro** (على صعيد عموم الإقتصاد). وفي هذا المجال كتب الإقتصادي البولوني المعروف، البروفيسور سادوفسكي قائلاً: إن السوق يفشل في العديد من الحقول الهامة للحياة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال لم ينجح السوق في حقل العدالة الاجتماعية، المفهومة طبعاً ليس كعدالة التوزيع، بل كمساواة للفرص. السوق لا يتيح ذلك، بل أنه ليست في وضع يسمح بتحقيقه. ثم أن السوق تفشل في حقل استخدام الموارد الاقتصادية، لأنها تخلق بطالة لا تتوقف وذات طبيعة اجتماعية، وهذا هو عيبها الأساسي (...). كما لم تنجح السوق في حقل الاستقرار الإقتصادي، حيث تؤدي إلى تذبذبات متواصلة وغالباً ما تقترن بعواقب هامة²¹.

في إطار نموذج "إقتصاد السوق الموجه" يمكن تمييز شكّلين أساسيين للتدخل الحكومي، وذلك إرتباطاً بالهدف الذي يسعى التدخل المذكور لتحقيقه عن هذا الطريق، وكذلك إرتباطاً بطبيعة الموضوع الرئيسي لإهتمام الدولة.

²¹ راجع س. سادوفسكي، "السوق والتدخل الحكومي"، مجلة "الإقتصاد القومي"، العدد 1/1989، ص 4 (باللغة البولندية).
Sadowski Zdzisław, „Rynek a interwencjonizm państwowy”, *Gospodarka Narodowa*, 1989, nr.1

الشكل الأول للتدخل الحكومي، ويرتبط بتحقيق الهدف الخارجي، إذ ينصب التدخل المذكور على ضمان تأمين متطلبات المنافسة في الأسواق العالمية وتعزيز الموقع الدولي للبلد الذي ينتهج مثل هذا الشكل من التدخل الحكومي. وتكاد اليابان تمثل النموذج المثالي لهذا النوع من التدخل.

أما الشكل الثاني للتدخل الحكومي فيرتبط بتحقيق الأهداف الداخلية. يتمثل الهدف الأساسي لتدخل الدولة هنا في الحفاظ على التفاوتات الإجتماعية عند مستوى مقبول، وضرورة تأمين الرعاية والدعم للفئات الإجتماعية ذات الدخل المتدنية أو شمول العاطلين عن العمل بـ "المظلة الإجتماعية". وتشكل السويد (وبعض الدول الإسكندنافية) النموذج الأساسي لهذا الشكل من التدخل الحكومي.

وكما تشير التجربة التاريخية فإن حقل تدخل الدولة يتعرض للتطور عبر الزمن، ويخضع لعمليات إصلاح متواصلة. إن إصلاحات هذا النسق، التي تحافظ على الدور الجوهرية للدولة في الإقتصاد مع تغيير طرق هذا التدخل فقط، تسمى في الأدب الإقتصادي بـ "الضوابط الإصلاحية"²²، كما تسمى هذه الإصلاحات بـ "الإصلاحات التأشيرية السوقية".

إن الإصلاحات المطبقة منذ نهاية الثمانينات، في العديد من البلدان، التي تعتمد هذا المنهج، تهدف الى تحسين أداء العتلات المالية والإقتصادية الموجهة للإقتصاد، غير أنه تحدث فيها، في الوقت نفسه، تغييرات أساسية. يتجلى جوهر هذه التغييرات في الإنتقال من الضبط الهيكلي الى تحديد قواعد للسلوك في السوق²³، كما تتسع في الوقت نفسه الضوابط الهادفة الى تعديل مايسمى بـ "أخطاء السوق".

نموذج الضبط الذاتي أو موديل السوق الحرة

يمثل نموذج الضبط الذاتي نقيضاً لنموذج إقتصاد السوق الموجه. إنه ينطلق من فرضية قوامها أن السوق (وميكانيزماته) تؤدي، ألياً، الى حل مختلف المشكلات التنموية. وإرتباطاً بذلك يكون من الضروري خلق الشروط للحرية التامة لنشاط الميكانيزمات السوقية. ومن هنا فإن هذا الموديل هو مرادف معاصر للمبدأ السميثي (نسبة الى آدم سميث): **دعه يعمل دعه يمر، واليد الخفية للسوق.**

وإرتباطاً بالطرح السابق فإن جوهر هذا النموذج يتجلى بالسعي الى "طرده" الدولة من الحقل الإقتصادي، وتقليص دورها في الاهتمام بالهيكل الإرتكازية، التي تسهل نشاط المؤسسات الخاصة وتطور المنافسة، كما يسمى هذا الموديل بـ "الموديل الليبرالي الجديد"²⁴.

غير أنه يتعين الإشارة الى أن هذا المفهوم للسوق الحرة (بصيغته المتطرفة) يمثل بنية نظرية خالصة وليس بنية تشتغل في الواقع الملموس. إنه موديل نظري/افتراضي صافي، فهو بهذه الصورة لم يتحقق حتى في البلدان التي تدعي تطبيق المذهب الليبرالي الجديد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ومن المفيد الإشارة هنا الى أن أي من البلدان الرأسمالية المتطورة لا يسود فيه إقتصاد السوق الحرة بصيغته الصافية، إذ يلاحظ اشتغال لآليات السوق المقترنة بضبط متعدد الجوانب لتلك الآليات من طرف الدولة في هذا المجال أو ذاك. وبالرغم من النزوع المتصاعد لتقليص هذا الضبط الدولاني (نسبة الى دولة)، ورغم الجنوح المتصاعد نحو الخصخصة **privatization**، فإن الضبط هذا مازال يعمل، وفي بعض الحقول يشتغل بقوة.

إن الواقع يقدم لنا، إذن، ليس اقتصاداً سوقياً بحسب الوصفة الليبرالية الجديدة، بل اقتصاداً مختلطاً، حيث إقتصاد السوق مقروناً بتدخل حكومي ملحوظ في قطاعات متعددة. ويعني ذلك أن الأمر لا يتعلق،

²² J.Kay and J.Vickers: Regulatory Reform in Britain, *Economic Policy*, October 1988.

²³ قارن : أ.كاربينسكي، "حقل تدخل الدولة"، مصدر سابق، ص 20
²⁴ لمزيد من التفاصيل حول هذا المذهب قارن: م.بيلاكا، "المذهب الإقتصادي الإجتماعي لميلتون فريدمان"، وارشو 1986، وخصوصاً الفصلين الأول والثاني (باللغة البولندية).

في الممارسة، بتدخل أو عدم تدخل الدولة؛ فمثل هذا الأمر حسمته التجربة التاريخية الفعلية، بل أن القضية تتعلق بالفروقات في **حجم وأشكال التدخل الحكومي** هذا.

لقد اقنعت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في عام 2008 (ولا تزال مشتتة) أكثر الليبراليين والمحافظين تعصبا لقوانين السوق، بأنه من الضروري أحيانا القبول بأن تتدخل الدولة لإصلاح الاختلالات وتدارك الأخطاء التي عجزت "اليد الخفية" عن التخلص منها. انها لمفارقة أن السوق الذي حرص سدنته طوال العقود الماضية على إقصاء السياسة تدريجيا من مفاصل رئيسة للشأن العام لم يجد سوى الدولة ليلجأ إليها عند أول أزمة جدية تواجهه²⁵. و الخلاف القائم هو بين من يلتزمون بتدخل محدودا للدولة من شأنه أن يعيد الأمور إلى مسارها حتى لا يتغير أي شيء في الوضع الذي كان قائما قبل الأزمة، وبين من يطالبون باستعادة التوازن في العلاقة بين السياسي والاقتصادي وصولا إلى إصلاح للخلل الذي تسببت فيه الهجمة الأيديولوجية والعملية للفكر النيوليبرالي والسياسات المرتبطة به.

إن خصوم النموذج الليبرالي الجديد يطرحون الفكرة القائلة بأن مفهوم "السوق الحرة" أو "المدار ذاتياً" هو مفهوم ينتمي إلى الماضي، أو لحقل النظرية الصرف، وقد تجاوزته التاريخ والواقع، وهم بذلك ينكرون اشتغال سوق كهذا في الظروف المعاصرة. إن العبارات التالية تؤكد هذه الأطروحة: "إن السوق المدارة ذاتيا قد بدأت بالموت مع بداية هذا القرن. وقد كانت الحرب العالمية الأولى تمثل المعلم الذي لا يخطئ لمرضها المميت هذا، في حين كانت الأزمة الاقتصادية 1929 - 1933 تمثل رصاصة الرحمة. يتمثل السبب في ذلك في أن السوق المدارة ذاتياً تتضمن العديد من العناصر الطوباوية"²⁶.

ومن جهة أخرى كانت قضية **إختيار الشكل المحدد لتدخل الدولة**، في إقتصاد السوق الرأسمالية، موضوعاً لسجلات ساخنة في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، وانتقلت من حقل النقاشات النظرية الصرفة إلى حقل الممارسة الاقتصادية الملموسة. فقد **إحتدمت** هذه النقاشات واتخذت أبعاداً جديدة في تلك الفترة، إي لحظة إنتقال السلطة إلى المحافظين في الولايات المتحدة (رونالد ريغان) وفي بريطانيا (مارغريت تاتشر). ففي هذه السنوات بدأ الليبراليون الجدد بتطبيق مذهبهم المتطرف في الممارسة الاقتصادية. وقد بلغت المناقشة حدتها في بداية التسعينات، وخصوصاً في الولايات المتحدة. تحت تأثير المخاطر التي خلقتها اليابان أمام الإقتصاد الأمريكي، والتي لم يستطع الأمريكيان تذييلها في ظروف سيادة المذهب الليبرالي الجديد²⁷.

وقد تغذى السجال السابق بالنقاشات التي كانت تدور حول مايسمى بـ "المعجزة اليابانية". فمن المعلوم أن هذا البلد قدم مثلاً لأهم نجاح إقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فإن نتائجه إستخدمت بمثابة حجة لصالح كل من أنصار النموذجين السابقين. فأنصار التدخل الحكومي يرجعون النجاح الياباني في الحقل الإقتصادي إلى السياسة الصناعية والدور الفعال للدولة، في حين يرجع أنصار المذهب الليبرالي الجديد ذلك إلى النشاط العفوي لآليات السوق.

ولابد هنا من ملاحظة استدرابية وهي أن **التحول** نحو مذهب الليبرالية الجديدة ليس "بدعة" نظرية داخل الإقتصاد السياسي المسيطر في البلدان الرأسمالية المتطورة بل يجب دراسته **إنطلاقاً من فرضية** بسيطة قوامها أن هذا "التحول الفكري" هو **نتاج الأزمة الاقتصادية العميقة** التي يعاني منها الإقتصاد الرأسمالي منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، بالرغم من كل مظاهر الفرح السياسي الغامر بانتهاء القطب الآخر. يتعين، إذن، النظر إلى الليبرالية الجديدة باعتبارها إنعكاساً لعمق الأزمة في النسق الرأسمالي العالمي وتمثل إيديولوجية كاملة لإدارة تلك الأزمة البنيوية²⁸. إن أحد **المخارج النظرية** هو هذا المذهب الذي أرتبط بهيمنة العناصر المحافظة أو تكتلات القوى التي لعب فيها المحافظون دوراً مقررأ. فمع استمرار هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية بدأ يترسخ وعي محدد في أوساط القوى المسيطرة في هذه البلدان بحقيقة الفشل الذي منيت به فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الإحتكارية التي وضع

²⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للزامات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجنور" مصدر سبق ذكره.

²⁶ J.Kovacs, *Regulative planning*, Referat in UNESCO Conference in Budapest 1998, p.1

²⁷ قارن م.بيلكا، "الريغانية - نجاح أم فشل؟"، وارشو 1991 (باللغة البولندية)، وخصوصاً الفصل الرابع، ص 108 ولاحقاً.
²⁸ لمزيد من التفاصيل حول التاريخ الفعلي للنيوليبرالية قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"، مصدر سابق. انه عمل مهم وكتاب جدير بالقراءة، ورغم ان هارفي يشير الى ان عمله هذا عبارة عن وجيز في تاريخ النيوليبرالية إلا ان الكتاب يقع في 290 صفحة.

أصولها الإقتصادي الإنكليزي المعروف كينز. لقد كانت الوصفة الكينزية عاجزة عن مواجهة الأحداث المعقدة التي جرت في بداية السبعينات من القرن العشرين بسبب عجز جهازها المفاهيمي عن تقديم تفسيرات منطقية مقبولة للقضايا والصعوبات التي إرتبطت بالأزمة المذكورة، وبالتالي عدم قدرتها في صياغة حلول تتجاوز الأزمة المذكورة²⁹. يتعين التأكيد على أن السياسات الكينزية، التي إستندت الى تدخل نشيط للدولة في الحياة الإقتصادية، قد حققت نجاحات ملموسة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي. غير أن الأدوات التي إستخدمتها تلك السياسة لم تستطع لاحقاً كبح جماح التضخم أو على وجه الدقة لم تستطع مواجهة أزمة الكساد التضخمي وما رافقها من مظاهر، وما إقترن بذلك من تفشي للبيروقراطية والعسكرة، مما وضع هذه السياسات موضع النقد والمساءلة، وبالتالي بدأت تفقد بريقها لصالح السياسات الليبرالية الجديدة³⁰.

في مواجهة هذه الحقائق، راح الجناح اليميني في الفكر الإقتصادي المسيطر في البلدان الرأسمالية المتطورة يشن هجوماً قوياً على الكينزية بوصفها قد أصبحت وصفاً "باطرة"، داعياً لنبذها والتخلي عنها، وداعياً في الوقت ذاته الى تبني سياسة جديدة، وضعت أسسها النظرية في "مدرسة شيكاغو" بقيادة ميلتون فريدمان (1912-2006)، وهي السياسة التي عرفت بمصطلح "النقدوية" أو "مدرسة شيكاغو" وتمثل تياراً ينتمي الى المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك). إن هذا التيار حاول جاهداً العودة بالرأسمالية الى جذورها الأولى رافعاً شعاراته الشهيرة: الحرية الإقتصادية و آليات السوق الطليقة، داعياً في الوقت نفسه الى تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإلغاء الدور الذي تلعبه كمضخة للطلب الفعال، أو من حيث التركيز على ما يسمى بـ "إقتصادات العرض" لتنشيط آليات النظام³¹، ويعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية ويركز على وظيفة الدولة كـ "خفير". وقد اقترن ذلك كله بالهجمة العاصفة للديمقراطية على صعيد عالمي، قادتها القوى المسيطرة في هذه البلدان، حتى بدا لمتابع المشهد المتحرك على الأرض تشكل مجموعة من المعادلات التي يتعين التوقف عندها. فعلى سبيل المثال جرى الإلحاح على مساواة الديمقراطية (كبنية سياسية) بالإقتصاد الليبرالي وبالتالي يمكن كتابة المعادلة الشهيرة: السوق = الديمقراطية. هذا مع العلم انه بالنسبة لانصار هذه المقاربة- بحسب المفكر المصري الراحل د.رمزي زكي - "هو الاداة السحرية الكفيلة بأن تصل بالمجتمع الى الاوضاع المثلى دوماً، طالما ان اطار المنافسة متوفر، ويتيح للجميع التعامل والتجاوب مع ماترسله آليات العرض والطلب من اشارات ومعلومات"³².

ونظراً لأن هذا "السوق" الذي يجري التأكيد عليه في الفترة موضوع حديثنا، هو ليس مقولة معلقة في الهواء، بل أن السوق المطلوب هو سوق رأسمالي في إطار الرأسمالية، فإنه يمكن كتابة معادلة أخرى هي: السوق = الرأسمالية.

وإذا كشفنا "الرابطة" الوثيقة بين هاتين المعادلتين، نستطيع أن نستنتج أن "جوهر" تلك المعادلات بحسب أطروحات الفكر الإقتصادي المسيطر هو التالي: الرأسمالية = الديمقراطية.

وهذه المعادلة تثير الشكوك منذ بدايتها. ذلك لأن التشديد على الديمقراطية في مثل هذه الظروف، يخلط الحق بالباطل، على حد تعبير المفكر الإقتصادي المصري المعروف سمير أمين. فمن ناحية التطور التاريخي كانت الرأسمالية كأحد موديلات التطور تحمل الديمقراطية والقمع في آن، حيث أن سيادة مبادئ الليبرالية قد اقترنت بالتدخل الإستعماري، ولا حاجة للدخول في التفاصيل فتاريخ التراكم البدائي لرأس المال شاهد لا يخطئ على هذه الفكرة³³. حقاً، لقد حققت الرأسمالية عبر تطورها التاريخي العديد شكلاً أو صيغة للديمقراطية، أفضل بالمقارنة مع التجارب التي سبقتها أو رافقتها. غير أن ديمقراطية المستوى

²⁹ قارن : د.رمزي زكي، "الإقتصاد العربي تحت الحصار" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 91؛ كذلك : د.صالح ياسر حسن، "جدلية العام والخاص في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص 103 ولاحقاً.

³⁰ قارن : عصام الخفاجي، "البرجوازية المعاصرة والدولة المشرفية"، "الثقافة الجديدة"، العدد 237، ص 57-30.

³¹ قارن: د. رمزي زكي، "الإقتصاد العربي"، مصدر سابق، ص 91؛ كذلك م.بيلا، "المذهب الإقتصادي"، مصدر سابق، ص 72 ولاحقاً.

³² انظر: د.رمزي زكي، "الليبرالية المتوحشة - ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة"، الطبعة الاولى (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993)، ص 37.

³³ لمزيد من التفاصيل راجع الدراسة الهامة لأريك هوبسبوم، "عصر رأس المال". ترجمة د.مصطفى كريم (بيروت: دار الفارابي، 1986).

السياسي ظلت، وستظل كذلك لأسباب تكمن في طبيعة النظام ذاته، تسير متناقضة مع المستوى الإقتصادي، الذي لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، لأنه يرتكز إلى منطق الملكية الخاصة والمنافسة، التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية أصلاً، لأن القانون الإقتصادي المحرك للنظام لا يجري تحقيقه بين أطراف العملية الإقتصادية بإتفاق "سادة جنتلمان"، بل عبر عمليات صراع ومنافسة ضارية وإبتلاعات متواصلة. هذا هو المنطق الموضوعي لعمل القوانين الناظمة للتشكيل المذكور وليس من إختراع خصومه الفكريين. إن النمط الرأسمالي لا يفرض الديمقراطية، فرضاً بل تم التوصل إليها عبر مساومات تاريخية بين القوى المتصارعة، وكانت هذه الصيغة، في العديد من الاحيان، معقدة بالدم والتضحيات الجسيمة. غير أن التشكيل الرأسمالي قد خلق مجموعة من الميكانيزمات الإقتصادية وغيرها تجعل أفراد المجتمع لا يشعرون بالإضطهاد المرافق للتناقض الناشئ بين المستوى السياسي (الديمقراطية) والمستوى الإقتصادي (الملكية الخاصة والمنافسة بصيغتها التقليدية أم المعاصرة) وذلك بفضل ظاهرة الإغتراب التي تحكم جميع أوجه الحياة الإجتماعية والوعي³⁴.

ولاشك أن إصرار المؤسسات الرأسمالية الدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحديداً) والحكومات الغربية من خلال التبشير بالديمقراطية صنواً لإقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الإقتصادي الليبرالي والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو الإقتصادي في إطار الليبرالية الإقتصادية، إن هذا الإصرار **مناهض** لحقائق التاريخ الصارمة. فالتاريخ الإقتصادي غني بالدروس والعبر المناقضة لمقولات الصندوق والبنك الدوليين بصدد "ديمقراطية" التحرير الإقتصادي الليبرالي، ذلك لأن الثورة الإقتصادية الرأسمالية والتنمية قد تحققتا في بعض البلدان في غياب الديمقراطية والتعددية ومنها تحديداً في ألمانيا زمن بسمارك وفي فرنسا زمن نابليون الثالث وفي اليابان زمن الميجي. كذلك فإن التجارب الجارية للإصلاح الإقتصادي في العديد من البلدان النامية ومنها البلدان العربية وتجارب النمو العارم في إطار الرأسمالية أو الليبرالية الإقتصادية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وكذلك في دول الجنوب الآسيوي قد إقترنت تحديداً بغياب الديمقراطية وتواصل النزعة السلطوية³⁵. وإذا كانت الليبرالية الجديدة، بطبعتها المتطرفة، على الصعيد العالمي، هي وسيلة الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح بهدف إعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية، فإن تطبيقها في "البلدان النامية" يعني، من بين أمور عديدة، السعي لإحتواء هذه المناطق وإبتكار آليات جديدة للهيمنة والاستغلال تمكّن الإحتكارات المتعدية الجنسية والقوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة من خلق "فائض قيمة تاريخي جديد" يمول جزئياً علاج تناقضات تصدع دولة الرفاه ونظم الإشتراكية الديمقراطية بعد فشل الليبرالية المعاصرة في قلاع رأس المال في علاج هذا التصدع وتناقضاته³⁶.

ولكن ثمة عنصر واحد داخل هذا الانتقال إلى النيوليبرالية لايد من ايلاءه اهتماماً خاصاً لأنه عادة ما يهمل أو يمر عليه بسرعة ومن دون اعطائه الوزن الذي يستحقه. فمن المعروف ان أزمة تراكم رأس المال في سبعينيات القرن المنصرم طالت الجميع دون استثناء من خلال ربط البطالة المتصاعدة والتضخم المتسارع ونشوء ظاهرة التضخم الركودي Stagflation. كان الاستياء عاماً وبدأت توحّد الحركات العمالية مع الحركات الاجتماعية المدنية في القسم الأعظم من العالم الرأسمالي المتقدم مما كان يؤشر إلى إمكانية ظهور بديل يحل محل "التسوية الاجتماعية التاريخية" بين العمل ورأس المال والتي شكلت أساساً لتراكم ناجح لرأس المال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث فترة صعود الكينزية. وفي هذه الظاهرة كان ثمة تهديد سياسي واضح للنخب الإقتصادية والطبقة الحاكمة في كل مكان سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة (مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال) أم في العديد من الدول النامية (مثل التشيلي والمكسيك والأرجنتين).

³⁴ قارن : فالج عبد الجبار، "من تاريخ مفهوم الإغتراب"، "الفكر الديمقراطي"، العدد 11/1990، ص 146 ولاحقاً؛ كذلك: سمير أمين، "قضية الديمقراطية....."، مصدر سابق، ص 12

³⁵ لمزيد من التفاصيل أنظر الدراسة الهامة: لوي أدهم، "الإصلاح الإقتصادي واستهداف السوق (إشكالات نظرية أساسية وإشكالات تطبيقية عربية)"، "النهج"، العدد 42/شتاء 1996، 45 ولاحقاً.

³⁶ نحن مدينون بصياغة هذا المصطلح إلى المفكر المصري الراحل الأستاذ أنور عبد الملك. لمزيد من التفاصيل قارن: أنور عبد الملك، "تغيير العالم"، سلسلة عالم المعرفة (95) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر/1985).

وفيما عدا ذلك كان **التهديد الاقتصادي** لموقع الطبقات والنخب الحاكمة والعليا واضحاً. لذا فقد كان أحد شروط تسوية ما بعد الحرب في جميع البلدان تقريباً يتمثل بضرورة لحم القوة الاقتصادية للطبقات العليا وأن يعطى العمال حصة أكبر من "الكعكة الاقتصادية".

جاء أحد الحلول بالانقلاب الدموي الذي وقع في التشيلي، واستيلاء العسكر على السلطة في الأرجنتين بتشجيع داخلي من الطبقات العليا وبدعم من الولايات المتحدة. وهكذا استنتجت القوى المسيطرة أن التحول نحو النيوليبرالية مشروع يهدف إلى إنجاز عودة سلطة الطبقة الواحدة. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنه وبعد تطبيق السياسات النيوليبرالية في أواخر سبعينيات القرن العشرين ارتفعت كثيراً حصة ما نسبته واحد بالمائة من مكتسبي الدخل من الدخل القومي من 2 بالمائة عام 1978 إلى ما يزيد عن 6 بالمائة عند حلول عام 1999، بينما ازدادت نسبة متوسط تعويضات العمال إلى معاشات مدراء الشركات التنفيذيين من 30:1 في عام 1970 لترتفع إلى ما يقرب من 500:1 مع حلول عام 2000. وفي الوقت نفسه ارتفعت **ثغرة الدخل** بين خمس سكان العالم الذين يعيشون في أكثر الدول غنى وخمس السكان الأكثر فقراً من 30:1 في عام 1960 ثم إلى ما نسبته 60:1 في عام 1990 وإلى 74:1 في عام 1997.³⁷

ومن هنا يمكن تفسير صعود النيوليبرالية على أنها مشروع لإعادة تنظيم الرأسمالية العالمية وإعادة تأسيس الشروط والظروف الملائمة لتراكم رأس المال واستعادة سلطة النخب الاقتصادية. وهو المشروع الذي أطلق عليه (ديفيد هارفي David Harvey) تسمية "التراكم من خلال نزع الحيازة" والذي يمتاز - بحسب هارفي - بأربع مزايا رئيسية هي³⁸:

1. **الخصخصة والتسليع:** فالهدف الرئيسي والأول لهذا المشروع هو فتح ميادين جديدة لتراكم رأس المال في مجالات كانت ولا تزال تعتبر خارج حدود حسابات الربحية، كالمرافق العامة بكل أشكالها وأنواعها (المياه والاتصالات والنقل) وكذلك التقديمات الاجتماعية (الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والتقاعد) والمؤسسات العامة (الجامعات ومخابر البحوث والسجون) وحتى الخدمات الاجتماعية الضرورية لتحسين أحوال بعض الفئات الاجتماعية.

2. **العمليات المالية:** تميزت الموجة العارمة من الأعمال المالية التي انطلقت بعد عام 1980 بأسلوبها المضارباتي. فمثلاً ارتفع الحجم الإجمالي اليومي للتعاملات المالية في الأسواق الدولية حيث سجل (3.2) مليار دولار عام 1983 إلى (130) مليار دولار بحلول العام 2001. وبلغ الحجم السنوي للتداولات عام 2001 مبلغ (40) تريليون دولار (40000 مليار) بالمقارنة مع مبلغ (800) مليار دولار اللازم لدعم التجارة الدولية وتدفقات الاستثمارات الإنتاجية.

والياً تبلغ التقديرات الأولية لمتوسط حجم التعامل اليومي في هذا السوق وفقاً لبنك التسويات الدولية (5.345) تريليون دولار كل 24 ساعة (ما يقارب 2000 تريليون سنوياً أي 2000000 مليار دولار !!)، وهو رقم أسطوري بكل المقاييس، حيث يعني ذلك أن متوسط حجم الكميات التي يتم تبادلها في الساعة الواحدة يبلغ (222.7) مليار دولار، أو (3.7) مليار دولار في الدقيقة الواحدة. هذا مع العلم أنه وفي عام 2010 بلغ متوسط إجمالي المعاملات اليومية (3.969) تريليون دولار، أي أنه خلال السنوات الثلاث السابقة حقق السوق العالمي للنقد الأجنبي نمواً بمعدل 34.7 في المائة، أو بمعدل نمو سنوي متوسط 11.6 في المائة، وهو معدل نمو كبير يفوق متوسط معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومعدلات النمو السنوي في التجارة الدولية³⁹.

لقد أتاح هذا "التحرر" من تنظيم وتدخل الدولة للنظام المالي لأن يصبح واحداً من المراكز الرئيسية لنشاط إعادة التوزيع من خلال المضاربة.

3. **إدارة الأزمات والتلاعب بها:** وراء هذا الحجم المضارباتي الهائل والمخادع غالباً والذي تتسم به التلاعبات المالية النيوليبرالية تكمن عملية أكثر عمقاً ينجم عنها نشوء "فخ الدين" الذي يشكل الوسيلة

³⁷ قارن ديفيد هارفي، " الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"، مصدر سابق، ص 28-29.

³⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: ديفيد هارفي، المصدر السابق، ص 217-224.

³⁹ قارن: السوق العالمي للنقد الأجنبي. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/10/18>

الأولى للتراكم من خلال نزع الحيازة. فمن المعروف أن خلق الأزمة وإدارتها والتلاعب بها على المسرح العالمي تطورت كلها لتصبح "فناً جميلاً" لإعادة توزيع مقصودة للثروة من الدول "الفقيرة" إلى "الغنية". وهكذا أصبحت أزمات الديون - التي لم تكن معروفة في الستينيات من القرن العشرين - أمراً كثيراً الحدوث في الثمانينيات والتسعينيات. وقلما نجد دولة نامية لم تتأثر بها.

4. **إعادة التوزيع الذي تتولاه الدولة:** حيث تعمل أيضاً على إعادة توزيع الثروة والدخل من خلال تعديلات تدخلها في قانون الضرائب للإفادة من العائدات على الاستثمار بدلاً من المداخيل والأجور وتشجيع النسب التنافسية في قانون الضرائب (مثل ضرائب المبيعات) وفرض رسوم على المستهلك، وتقديم مجموعة واسعة من الدعم المالي وإعفاءات مؤقتة من الضرائب للشركات. ولهذا فإن الانجاز الجوهري الرئيسي للنيوليبرالية تمثل في **إعادة توزيع الثروة والدخل عوضاً عن توليد الثروة والدخل.**

والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو إلى أي درجة نجحت النيوليبرالية في تحفيز تراكم رأس المال؟ الأرقام الفعلية وليست تلك المصنعة في مختبرات العقيدة النيوليبرالية تشير إلى الحقائق التالية⁴⁰:

- كانت معدلات النمو العالمي الإجمالية 5.3% أو نحو ذلك في ستينيات القرن الماضي ثم انخفضت خلال أعوام السبعينيات التي شهدت اضطرابات كثيرة إلى 4.2%. لكن معدلات النمو بعد ذلك سجلت 4.1% و 1.1% للثمانينيات والتسعينيات على التوالي وهذا ما يدل على أن النيوليبرالية قد أخفقت عموماً في تحفيز النمو على النطاق العالمي.

- وفي بعض الحالات، مثل مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، وبلدان وسط أوروبا التي خضعت لمنهج "العلاج بالصدمة" النيوليبرالية، كانت ثمة خسائر كارثية. ففي أعوام التسعينيات مثلاً انخفض دخل الفرد في روسيا الاتحادية بمعدل 5.3% سنوياً (وستتحدث عن هذه الآثار بالتفصيل لاحقاً).

- بالمقابل وفي معظم دول أمريكا اللاتينية أنتجت النيوليبرالية ركوداً اقتصادياً ("العقد الضائع من السنين" في الثمانينيات) أو فترات نمو مفاجئة تعقبها انهيارات اقتصادية (كما في الأرجنتين).

- أما في أفريقيا فلم تفعل النيوليبرالية شيئاً مهماً لإحداث تغييرات إيجابية.

- ولم تتوافق النيوليبرالية مع أي سجل إيجابي للنمو إلا في شرق وجنوب شرق آسيا. وقد تبعتهما الهند مؤخراً وإلى حد ما، وفي هذه المنطقة عينها لم تلعب الدور الهام جداً إلا الدول السائرة على طريق النمو لكنها ليست نيوليبرالية حقاً.

ان الحقائق اعلاه تشير الى أي درجة "نجحت" النيوليبرالية في تحفيز تراكم رأس المال!! لقد كان سجلها الفعلي مليء بكل ما يبعث على الحزن.

نموذج "اقتصاد السوق الاجتماعي" ... مناورة مفاهيمية أم "طريق ثالث"!!

بداية يمكن القول إن "اقتصاد السوق الاجتماعي" هو مصطلح اشكالي بسبب التناقض الكامن في بنيته حيث يجمع بين شقي الرحي: "السوق" و "الاجتماعي". ومصدر التناقض يكمن في أن السوق في الأساس ليست اجتماعية حسب مفاهيم الليبرالية القديمة والجديدة، وهي بالتالي تنافسية و "اقتصادية" في معاييرها، فمن يمتلك قدرة شرائية يستطيع الشراء والبيع، ومن لا يملك شيئاً لا يُقبل في التعامل في السوق. من هنا فالسوق ليست اجتماعية ولا تتعامل حسب الحاجات أو الحقوق. و من جانب اخر هي - أي السوق - تمييزية وانتقائية، أي انها منحازة الى "الأقوى" و "الأقدر" وهي بالتالي ليست ديموقراطية كما أنها ليست عادلة⁴¹.

⁴⁰ قارن ديفيد هارفي، " الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"، مصدر سابق، ص 210-211.
⁴¹ قارن: د. نبيل مرزوق، "دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق 2005/11/28. متاح على الرابط التالي: <http://www.syrianeconomy.org>

اما مفهوم "الاجتماعي" هنا فيمكن اختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكثرث بها آليات السوق الطليقة. وبهذا المعنى فان المقصود هنا بتعبير "اجتماعي" - حسب منظري "اقتصاد السوق الاجتماعي" - هو ⁴² :

- حماية المنافسة الاقتصادية في السوق وتفعيل آلياتها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
- آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي.
- العمل على تامين حقوق الانسان المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

نتيح الملاحظات السابقة بلورة **الملاحظات التالية**:

- ان "اقتصاد السوق الاجتماعي" ينطلق من مبادئ اقتصاد السوق ويعمل وفق آلياته من حيث تخصيص الموارد والمنافسة والحرية للمستهلكين والمنتجين، مع تحقيق التوازن والضمان الاجتماعي وخاصة للطبقات الكادحة، وذلك من خلال دور الدولة في المراقبة والتدخل الايجابي مع حالات فشل السوق.

هكذا إذن فان اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على فكرة **التفاعل** بين (الأسواق وحركتها) و (الدولة وتوجهاتها)، أي الاعتراف برؤية متوازنة لدور الدولة والأسواق واعتبارهما شريكين يجب أن يتعاونوا لتحقيق مصلحتهما. أما **طبيعة** هذه الشراكة فتتوقف على أهداف ومستوى تطور النظام السياسي الإقتصادي. ولذلك توجد **عدة أشكال** لإقتصاد السوق الاجتماعي :

* فهناك **الصيغة اليابانية** التي تعتمد في إدارة إقتصادها على (التوجيه الإداري)؛

* كما توجد **الصيغة الألمانية** القائمة على اعتبار أن العمال وأصحاب العمل هم "**شركاء اجتماعيون**". ومن مسؤوليتهم زيادة المردودية وهذا ما عبر عنه المستشار الألماني السابق (شرويدر) بـ "الميثاق الاجتماعي"؛

* أما **الولايات المتحدة الأمريكية** وباعتبارها أكثر رأسمالية من الدول الأخرى، فمفهوم "الشراكة الاجتماعية" ليس مهما هنا، ولهذا فإن دور النقابات العمالية فيها محدود وأقل من غيرها.

- وبما ان اقتصاد السوق الاجتماعي هو شكل من اشكال اقتصاد السوق فهو بهذا المعنى ليس مرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق الحرة (لأنه ينطلق اصلا من مبادئ اقتصاد السوق ذاتها ويعمل وفق آلياته) أو الى الاشتراكية.

- انه **محاولة للتوفيق بين متناقضين** في العملية التنموية وهما **آلية السوق** المبنية على الربح، والتنافس والاهداف الفردية، و**العدالة الاجتماعية**.

ويعبر الجدول رقم (1) عن **الفروقات** بين اقتصاد السوق الحرة واقتصاد السوق الاجتماعي.

جدول رقم (1)

الفروقات بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الحرة

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الحرة
التركيز على التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية	اولوية الاهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الانسان	التركيز على الحرية الفردية
التوازن بين الانتاجية والاهداف الاجتماعية	التركيز على الانتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الاساسية

Source: Sperling, S. *Easy Guide to Social Market Economy*, Friedrich Ebert Stiftung, Indonesia, 2004, 958 P.

⁴² Pascha, Werner. *On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea*, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century, Seoul, June, 26 to 28, 1996, p 49.

ومن الضروري التأكيد هنا على ان **العلاقة** بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي لا يجوز التعامل معها باعتبارها علاقة جامدة بين مكونيها بل يجب النظر اليها في جدليتها وتاريخيتها، بمعنى انها محكومة بالزمان والمكان. فهي في فترة "الحرب الباردة" غيرها في فترة العولمة الرأسمالية، وهي في المناطق والبلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة غيرها في البلدان النامية. بل إن هذه المعادلة، وكما اشرنا سابقاً، محكومة بالتناقض بين طرفيها: **الاقتصادي** الربحي فردي النفع المحدد بالسوق الرأسمالية، وطرفها الآخر **-اجتماعي** - جماعي المنفعة المحدد بأولوية المجتمع على السوق.

ولابد من التذكير هنا بأنه ومن الناحية التاريخية كانت العلاقة بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية تحل على حساب أحد طرفي المعادلة، فأى رفع لمستوى العدالة الاجتماعية كان يرافقه تصور أنه يؤدي إلى انخفاض الفعالية الاقتصادية والعكس صحيح.

وإذا كان في السابق، وبسبب المستوى المتدني لتطور القوى المنتجة، أنه بالامكان الفصل بين ضرورتي العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، إلا أنه اليوم، يتضح مع الوقت أن هذين العاملين يندمجان في بعضهما البعض، وأصبح أحدهما يتطلب الآخر، وانخفاض وضعف أحدهما يؤدي تلقائياً إلى ضعف وتراجع العامل الآخر. لذلك تصبح العدالة الاجتماعية بمفهومها الضيق (الأجور وعلاقتها بالأرباح) ومفهومها الواسع (مستوى المعيشة ونوعيتها) جزءاً مكوناً وفاعلاً في عملية الفعالية الاقتصادية، كما أن الفعالية الاقتصادية بتطورها تؤمن أرضية تأمين حاجات العدالة الاجتماعية⁴³.

والحقيقة أن التجربة التاريخية كانت تحتوي المثاليين: مثال **التفاعل** الصحيح بين طرفي المعادلة ومثال **الاختلال** بينهما على حساب كليهما أو لحساب أحدهما.

وهنا ثمة سؤال يطرح نفسه وهو: ماهي علاقة اقتصاد السوق، حتى لو كان اجتماعياً، بأشكال الملكية المختلفة (خاص، دولة، عام، إلخ)؟

يحاول البعض أن يتصل من هذا الموضوع، كي يبقى الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق معوماً؟ والمقصود بالاجتماعي هنا هو: **مصالح أية طبقة/فئة اجتماعية** يجب أن يخدم في ظل وجود مصالح متناقضة في المجتمع يستحيل التوافق فيما بينها؟ أي بكلام آخر: **كيف يجري توزيع الدخل القومي في المجتمع؟** وفي نهاية المطاف **ماهي العلاقة بين الأجور والأسعار؟** لذلك يبقى الكلام عن اقتصاد السوق الاجتماعي بلا معنى، إذا لم يلامس أشكال الملكية التي تؤثر على طريقة توزيع الدخل⁴⁴.

واستناداً الى الملاحظات اعلاه يمكن القول إن مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي" هو من حيث الجوهر **محاولة للتوفيق** بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها تتعلق بالجانب الاجتماعي، حيث تحتل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والضمانات الصحية والتعليمية المرتبة الأولى من سلم الاهتمامات. وهذا ما دفع بعض الباحثين الى اعتباره أشبه بمحاولة لخط **"طريق ثالثة"** بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرار حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التنافس والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة. ولهذا يسمى البعض هذا الخيار بـ **"الليبرالية المنظمة"** وآخرون يطلقون عليه **"الرأسمالية اللطيفة"**.

ليس هدف هذه الفقرة تقديم تعريف لـ "اقتصاد السوق الاجتماعي"⁴⁵ بل نود الإشارة هنا الى انه و بسبب طابعه الاشكالي فقد قدمت العديد من التعاريف لتوضيح ما المقصود به، فمنها القائل بأنه اقتصاد السوق (الحر) الذي تتدخل الدولة فيه لمعالجة حالات فشل السوق (وهو مفهوم تروج له المؤسسات المالية

⁴³ قارن: قدرتي جميل، "السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي"، متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59347>

⁴⁴ قارن: قدرتي جميل، "السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي"، مصدر سابق

⁴⁵ لمزيد من التفاصيل حول المفهوم قارن: Sadowski Zdzisław, „Spoleczna gospodarka rynkowa”, Polskie Towarzystwo Ekonomiczne, Warszawa, 2003.

الدولية بعد حالات الفشل الذريع لبرامج "التكييف الهيكلي" وتنامي حركات الاحتجاج الاجتماعي في الدول التي طبقت هذه البرامج). وهناك من يرى بأنه "التحول الى آليات السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه التحولات، وخاصة مايتعلق منها بعمليات الافقار والتهميش والبطالة"⁴⁶. ويذهب آخرون بعيدا فيعرفونه على أنه "تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب، وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق اذا كانت جيدة وتحاول تعديلها اذا كانت سيئة"⁴⁷

وبحسب المفكر الاقتصادي السوري الراحل د. **عصام الزعيم**، يمكن اعتبار اقتصاد السوق الاجتماعي **اقتصاداً مختلطاً** يجمع الدولة والقطاع الخاص **وهجيناً** يجمع السوق والمجتمع يأخذ مقومات له من نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية. لكن آلية تطبيقه تختلف بين دولة وأخرى. وكانت المشكلة وما تزال هي حسم الخيار الاقتصادي لكن هذا لا يعني أن الخيار لا بد أن يكون أحاديًا بل على العكس إنه يكون خيارا مركبا أي يجمع بين آلية السوق القائمة على التنافس والربحية وغائية التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية⁴⁸.

ولهذا يمكن القول إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تعويذة قادرة بلمسة ساحر على إيقاف قوى السوق المحلية المنفلتة والمتوحشة والمرتبطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهائي والملموس له ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤقتاً للقوى النظيفة في جهاز الدولة والمجتمع.

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي. ووفقا لذلك يمكن تمييز أربعة نماذج أساسية:

1. النموذج الياباني؛
2. النموذج الألماني؛
3. ونموذج الدول الاسكندنافية، وخصوصاً السويد؛
4. وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي بـ "اقتصاد السوق الاشتراكي".

ولابد من التذكير هنا الى أن بعض هذه النماذج (نموذج الرعاية الاجتماعية أو دولة الرفاه) نشأت في قلب الصراع بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية و "الحرب الباردة" خلال المرحلة السابقة من العولمة الرأسمالية غير المطلقة وسوقها الدولية غير الشاملة.

ومن المفيد الإشارة هنا الى ان بعض هذه النماذج حققت نجاحات. ولكن في الفترة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي تعرض هذا النموذج وتحديداً دور الدولة لهجوم عنيف من صقور الليبرالية الجديدة، غير أن ما أسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية، والتي تفجرت وتمظهرت في ازمة مالية ثم تحولت الى أزمة عميقة في عام 2008 (ولا تزال)، أعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي مرة أخرى باعتباره أحد الخيارات لمواجهة الازمة وآثارها.

العودة الى الجذور

من اجل وضع "اقتصاد السوق الاجتماعي" في موقعه الصحيح، تقتضي الضرورة المنهجية والتاريخية التأكيد على أنه يعود، في سياقه المفهومي، إلى الليبرالية (كفكرة وكنظام)، إذ انبثقت من "الليبرالية" نماذج اقتصادية وسياسية متعددة، خصوصاً، الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الحديثة (المنظمة). وتختلف الليبرالية المنظمة عن الليبرالية الكلاسيكية، من خلال نموذج (الاقتصاد الحر) لعلاقة الدولة بالحياة

⁴⁶ د. نبيل مرزوق، "دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"، مصدر سبق ذكره.

⁴⁷ حيان سليمان، "اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة،

دمشق، 2005/11/29، ص 2. متاح على الرابط التالي: <http://www.syrianeconomy.org>

⁴⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: عصام الزعيم، "اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية"، جمعية العلوم الاقتصادية

السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق 2005/11/22، ص 6. متاح على الرابط التالي:

<http://www.syrianeconomy.org>

الاقتصادية، حيث يرفض أنصار الليبرالية المنظمة اقتصاد "دعه يعمل، دعه يمر" الذي طرحه الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث، ودور الدولة الراعية للأمن فقط، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الإطار والمناخ، الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية، وضمان المنافسة⁴⁹.

نشأ فكر "اقتصاد السوق الاجتماعي" من مشاعر الخوف، بعد الحرب العالمية الأولى ومآسيها، على انهيار الدولة، وأتى كردة فعل على عدد من التجارب السابقة، طاول بعضها مجمل العالم الغربي الصناعي في حينه، وكان بعضها الآخر خاصا بألمانيا.

وبالمعنى التاريخي المباشر، نشأ هذا الفكر في كنف (جمهورية فايمر)⁵⁰ القلقة، وأتى في مواجهة كل من المرحلة البسماركية السابقة، والفكر الاشتراكي الماركسي، والتوجهات النازية السياسية والاقتصادية.

يأتي "اقتصاد السوق الاجتماعي" كما قدمه الفريد مولر - ارماك "ALFred - ArmacK Muller" ولودفيغ إيرهارد "Ludwig-Erhard" وقد تم صياغته في تحليلات نظرية على يد "مدرسة فرايبوك". فالليبرالية المنظمة التي انبثقت عن هذه المدرسة، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية، لا توجد منعزلة عن بعضها، لا يمكن صياغتها وفق مبادئ وقواعد متناقضة، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، والتي يمكن أن تعمل عملها، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ وقواعد هذا النظام، بشكلها المتكامل مع بعضها البعض.

قدم مولر - ارماك في البداية فكرته، ليوحد ويجمع (اشتراكية أكثر مع حرية أكثر)، وفيما بعد ليوحد ويجمع (مبادئ حرية السوق مع مبادئ التوازن الاجتماعي)⁵¹. وقد عبر عن أفكاره وبرنامجه عام 1946 حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه الموسوم: "اقتصاد مخطط واقتصاد سوق"، حيث عرض فيه المبدأ الأساسي الذي يجب ان يقوم عليه اقتصاد السوق الاجتماعي⁵².

هكذا نشأت مدرسة "اقتصاد السوق الاجتماعي" وفق روادها كمحاولة لبعث الليبرالية، حيث أطلقوا عليها اسم "الليبرالية الجديدة"، وهي طبعاً غير "النيوليبرالية" المعروفة في الوقت الحاضر، واسمها الأصلي الأصلي هو الأوردو ليبراليزم، (ordo liberalismus) أي الليبرالية الانتظامية، وهي تقوم على المزوجة بين فكرتي الانتظام والليبرالية. والليبرالية التي تدعي إحياءها هي ليبرالية الكلاسيكيين في نهاية القرن الثامن عشر التي تبرز فعلاً بعض نقاط التشابه معها: فهي أولاً مبنية على فكر يشتمل على البعدين الفلسفي والاقتصادي معاً، وهي ثانياً نخبوية التوجه، تتوخى التأثير في الأحداث من خلال تأثيرها في النخب، وهي ثالثاً تبشيرية، يبذل مروجوها جهوداً مركزية لتوسيع دائرة مؤيديها في الجامعات والنشر والمحاضرات.

ما هي عناوين هذه المدرسة؟

يمكن استعراض أبرز عناوين هذه المدرسة باختصار كالتالي⁵³:

على المستوى الاقتصادي، تقول إن الليبرالية ليست تلقائية أو فطرية أو طبيعية لدى البشر، بل هي نظام مبني إرادياً وتاريخياً. وتضيف هذه المدرسة شارحة ان الليبرالية الفطرية، إذا تركت تسير على

⁴⁹عدنان سلمان، "اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية (دمشق: دار الرضا للنشر، 2005)، ص 348.
⁵⁰ جمهورية فايمر (بالألمانية: Weimarer Republik) هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا في الفترة من عام 1919 إلى عام 1933 كنتيجة للحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب. سميت الجمهورية الناشئة باسم مدينة فايمر الواقعة بوسط ألمانيا والتي اجتمع بها ممثلوا الشعب الألماني في العام 1919 لصياغة الدستور الجديد للجمهورية والذي اتبعته الجمهورية حتى العام 1933 حين تمكن الزعيم النازي أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين بعد توليه منصبى المستشارية ورئاسة الجمهورية. اعتبر المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فايمر. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%B1

⁵¹ Joerges; Christian; Rodlflorian, *Social Market Economy as Europe's Social Model*, European University institute, Italia, 2004, 1521.

⁵² Ozbideciler, Umut (2003), *Social Market Economy: on Inquiry into Theoretical Bases of German Model of Capitalism*, Middle East technical university, p. 1241.

⁵³ لمزيد من التفاصيل قارن: شربل نحاس، "اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجاً للبنان"، "الموند ديبلوماتيك"، العدد (6)، السنة الثالثة، يونيو 2009، ص 29 - 35. والمقالة مستقاة من محاضرة أقيمت ضمن ندوة نظمها المركز اللبناني للدراسات ومؤسسة كونراد أديناور، وعقدت في بيروت يومي 21 و 22 يونيو 2008.

هواها تنتهي بسرعة وبالضرورة إلى الدمار والتفقر. لذا فإن ثمة حاجة مطلقة لحماية الليبرالية من الانحراف الذي تنحو إليه تلقائياً، ولإقامة أنظمة اجتماعية تحيط بالحرية الاقتصادية وتنظم عملها من جهة، وتعير مسألة التعويضات الاجتماعية اهتماماً دائماً، من جهة ثانية .

على المستوى الاجرائي، ترجم رواد "اقتصاد السوق الاجتماعي" مقاربتهم إلى نهج محكم يركز الى "دستور اقتصادي" مضمن في الدستور السياسي، وقوامه **تحقيق المنافسة** معياراً أساسياً لكل سياسة اقتصادية. ومن أبرز "المبادئ التأسيسية" لهذا الدستور: ثبات النقد، وحرية دخول الأسواق، واستقرار السياسات الاقتصادية لتسهيل الاستثمار والاستثمار.. إلخ. ويميز رواد "الأوردو ليبرالية" بدقة في عمل السلطات العامة بين الأعمال التي تطول الأطر (كل ما يحيط بالحياة الاقتصادية) وتلك التي تطول المسارات (الحركة الاقتصادية بذاتها).

على الصعيد الفلسفي، تقول إن الليبرالية نظام اجتماعي وليست قيمة فردية، لأنها لو كانت كذلك لفرضت ذاتها من دون حاجة إلى تأطير مجتمعي. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك، ويقولون إن الحرية ليست قيمة خلقية مطلقة، فالقيمة المطلقة هي الانتظام الاجتماعي، والحرية الاقتصادية هي خير وسيلة لخدمة هذا الهدف العالي لكنها وسيلة من الوسائل.

اما **على الصعيد السياسي**، تؤدي هذه المقاربة، بمفارقة لافتة قياساً على بعض الاعتقادات السطحية السائدة، إلى جعل دور الدولة أساسياً وتأسيسياً في المجتمع. فالمسألة ليست مسألة إيلاء الدولة بعض المهام الاجتماعية، بل تكمن في وضع أنظمة مجتمعية إرادية. إذ تنعكس أولوية الأنظمة المجتمعية في عدد من المجالات. من أبرزها محاربة كل أشكال الاحتكارات، لاعتبارهم أن الليبرالية، على فضائلها الإجرائية - بحسبهم-، تولد الاحتكارات باستمرار، والاحتكارات تقتل الليبرالية وتعطل مفاعيلها المنشودة.